الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العقيد أحمد دراية – ولاية أدرار
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المجالس المحلية المنتخبة

وأثرها في تنمية المجتمع المحلي في الجزائر

إعداد الطالبين
- بن عبدالله عمر
- خملاوي محمد

إشراف الأستاذ
الدكتور زبيري رمضان

لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
أ.بن مالك محمد الحسن	أستاذ مساعد ا	جامعة ادرار	رئيسا
د.زبيري رمضان	أستاذ تعليم عالي	جامعة ادرار	مشرفاومقرراً
د.جعفري عبد الله	أستاذ محاضر ب	جامعة ادرار	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية- أدرار
المكتبة المركزية
مصلحةالبحثالببليوغرافي

Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

جامعة أحمد دراية - أدرار

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): زبيري رمضان

المشرف مذكرةالماسترالموسومة بـــ: المجالس المحلية المنتخبة وأثرها في تنمية المجتمع المحلي في الجزائر

من إنجاز الطالب(ة): بن عبد الله عمر

و الطالب(ة): ذهلاوي محمد

كلية : الحقوق والعلوم السياسية

القسم : العلوم السياسية

التخصص: تنظيم سياسي واداري

تاريخ تقييم / مناقشة:

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في: 2022/06/27

مساعد رئيس القسم:

رئيس قسم العلوم السياسية
جعفري عبد الله

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة ادرار

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى

الوالدين الكريمين حفظهما الله

والى كل افراد اسرتي

والى كل الاصدقاء، ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي اثناء دراستي

والى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية.

الى كل من دعمني وشجعني في حياتي وأعطاني دفعة نحو الامام.

تحياتي

عمر بن عبدالله

خملاوي محمد

قائمة المحتويات

الإهـداء ..... د
قائمة المحتويات ..... ه
المقدمة 1
الإطار المفاهيمي 3
أهميةالموضوع 3
أسباباختيارالموضوع 4
الإشكالية 4
هدفالدراسة 5
فرضيات الدراسة 5
منهجالدراسة 6
تقسيمالدراسة 7
الإطار النظري 8
الفصل الأول: المجالس المحلية 8
المبحث الأول: مفهوم المجالس المحلية 9
المطلب الأول: تعريف المجالس المحلية 9
المطلب الثاني: خصائص المجالس المحلية 10
المطلب الثالث: الاستقلالية المالية للجماعات المحلية 12
المطلب الرابع: اهداف المجالس المحلية 12
المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية 15
المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية 15
المطلب الثاني: عناصر التنمية المحلية 18
المطلب الثالث: خصائص التنمية المحلية 19
المطلب الرابع: مجالات التنمية المحلية 20
المطلب الخامس: اهداف التنمية المحلية 25

المبحث الثالث نظريات التنمية المحلية 28
المطلب الأول: نظرية اقطاب النمو 28
المطلب الثاني: نظرية وسائل الاتصال 28
المطلب الثالث: استراتيجية النمو المتوازن 29
المطلب الرابع: نظرية النمو غير المتوازن 29
خلاصة الفصل الأول 31
الفصل الثاني: دور المجالس المحلية في تجسيد التنمية المحلية 32
المبحث الأول: دور المجلس الشعبي البلدي في احداث التنمية المحلية 32
المطلب الأول: المخططات البلدية وأثرها في احداث التنمية المحلية 32
المطلب الثاني: مشاريع التنمية القطاعية ودعم التنمية المحلية 36
المطلب الثالث: الصندوق المشترك للجماعات المحلية ودعم التنمية المحلية 38
المبحث الثاني: دور المجلس الشعبي الولائي في احداث التنمية المحلية 41
المطلب الأول: تطور الاطر القانونية للمجلس الشعبي الولائي واثره في احداث التنمية المحلية 41
المطلب الثاني: مشاركة المجلس الشعبي الولائي في التخطيط المركزي للتنمية 43
المبحث الثالث: معوقات مشاركة المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية 45
المطلب الأول: المركزية الشديدة وأثرها على نشاطات المجالس المحلية 45
المطلب الثاني: الثقافة السياسية السائدة في المجتمع المحلي 49
المطلب الثالث: القدرات الشخصية لدى المسؤول المحلي وأثرها على مخرجات المجالس المحلية 53
خلاصة الفصل الثاني 58
الخاتمة 59
المراجع 65
الملخص 70

المقدمة

نتيجة الاهتمام المتزايد بقضايا التخلف والتنمية بشكل عام، وكذلك تراكم وتنويع وتعقيد مشاكل الحياة الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، أصبح مجال التنمية ذا أهمية متزايدة، معالجة مجالات جديدة، والاهتمام بمجموعة متنوعة من الظواهر.وقضايا كانت في السابق غير مهمة، مثل موضوع الإدارة المحلية، وما إلى ذلك.إن تجسيد التنمية، بقيادة رؤساء المجالس الشعبية المحلية، هو موضوع وقبلة ووجهة نظر علماء الشريعة.السياسة وعلم الاجتماع، حيث تركز أبحاثهما على المشكلات التي تواجه المجتمعات النامية في الواقع المعاش أرضاً خصبة لدراسة مشاكل التنظيم الإداري والتنظيمي بشكل عام المستوى المحلي، على وجه الخصوص، هو في قمة التسلسل الهرمي، لا سيما من حيث التنمية.

الجزائر من البلدان التي لا تزال تعاني في هذا المجال، لذا فإن أحد أهم التحديات هو وهي تواجه مشكلة التنمية المحلية، فالجزائر مجتمع وبلد في خضم أزمة طالت كافة القطاعات والمستويات، وكان لها عواقب سلبية على غالبية الفئات والشرائح والطبقات.الأثر الاجتماعي للمأساة الوطنية في ظل العقد الماضي، وفي هذا السياق حددنا التصورات التي يجب أن يرتكز عليها دور رؤساء المجالس المحلية في عملية إحياء التنمية المحلية المستدامة بشكل عام.والتي تقوم بالدرجة الأولى على تعزيز اللامركزية التي لا يمكن تحقيقها بدونها.لتحقيق نمو دائم وراقي، لا سيما على مستوى الولاية أوالبلدية، من خلال تعزيز طرق دعم التنمية من خلال الارتباط الوثيق مع اللامركزية من خلال إنشاء أدوات فعالة في ربط وتفعيل هذا الانسجام في تعزيز الاستراتيجيات الفعالة والبناءة لبث حياة جديدة في التنمية المحلية، ولكن هذه الاستراتيجيات لا يمكن أن تتجسد نتائجها وأهدافها إذا لم تكن مكرسة لآليات عملية لتحقيق المطلوب

ومن أهم هذه الآليات دور الموارد البشرية والمالية في تحقيق الإدارة الجيدة والتنظيم لمجالس الرؤساء على المستوى الإقليمي بشكل خاص وعلى المستوى الوطني بشكل عام، والتي تقف عندئذ على مسار البرنامج المتخذ فيه.إلا أن هناك بعض القضايا التي تعرقل عملها نتيجة العديد من المعوقات المرتبطة بذلك.القضية تتعلق بجودة

التمويل والإدارة، وهو ما دفع إلى انتقال وتحديث الإدارة المحلية، وكذلك العمل على تنمية الموارد البشرية وتعزيز الدور المحلي من خلال الاعتماد على مبادئ الإدارة.القرار الحكيم.

تحتل المجالس الشعبية الولائية مكانة هامة في حياة المواطن والدولة معا فهي زيادة على كونها وجه من وجوه اللامركزية وتعتبر هيئة عمومية إقليمية وتمثل أداة أساسية لممارسة السلطة الشعبية بمشاركتها المباشرة في إعداد المخططات التنموية ومتابعة تنفيذها كما تعتبر حلقة وصل وأداة ربط بين الجهاز الإداري وسكان الولاية وهكذا فانها تمثل عاملا فعالا في مسيرة التنمية الشاملة وتحقيق المطامح الشعبية والترقية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وترتبط وأهميتها بمدى كفاءة أعضائها وفعالياتهم وسهرهم على خدمة المواطن وحرصهم على تنفيذ المشاريع الوطنية في مختلف القطاعات واحترامهم للمبادئ الأساسية.والمجلس الشعبي هوالجهاز المنتخب الذي يمثل الإدارة الرئيسة بالولاية ويعد الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية.

وهوهيئة المداولة والمعبر الرئيس عن مطالب السكان وطموحاتهم الأساسية وينتخب أعضاؤه من بين سكان الولاية وهويعد المحور الرئيس بما يمثله من مختلف الاتجاهات والتيارات التي يحملها وله دور فعال في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

الإطار المفاهيمي

الإطار المفاهيمي

أهميةالموضوع

يكمن في إثراء المكتبة القانونية بالبحث العلمي المتخصص في هذا الموضوع الذي يعد من الموضوعات الجديرة بالدراسة لارتباطه بمفهوم جديد وهوالتنمية المستدامة التي أشار إليها.التي تنظم كلاً من الدولة والبلدية، بما يتماشى مع ما يحدث في المجتمع، وبذلك يكون هذا البحث بداية جديدة لأبحاث أخرى.

أسباباختيارالموضوع

هناك أسباب عديدة لاختيار موضوع البحث، أبرزها رغبة الباحث في تقصي هذا الجانب من المجتمع المحلي، وتقديم توصيات أساسية تخدم الوطن. كما أن من أسباب اختيار الموضوع هو بيان أهمية المجالس المحلية والتي تمثل مساحة كبيرة من التاثير والقرار، وبالتالي تعزيز الرضا المجتمعي للأفراد. فضلا عن الرغبة في التعمق في مهام المجالس المحلية ودورهم في إرساء أسس التنمية، خاصة وإن المنتخبين هم حلقة الوصل بين الدولة والمواطن، لا سيما في الممارسة العملية.

الإشكالية

تمثل التنمية المحلية متطلباً أساسياً في الحياة العامة للناس، فهي تقع ضمن استراتيجيات الدول التي تسعى إلى تحقيق الرفاهية لشعبها، وتوفير مستلزمات العيش الكريم. وعليه يتم توجه الجهود المخططة من خلال الجهات المحلية في كل منطقة لتتولى مهمة تنمية المجتمع، وتعزيز الجانب التنموي فيه. من هنا يبرز دور المجالس المحلية في تنمية الولايات والاقاليم، وأن الدور المنوط بها دور جوهري في وجودها، ورسالتها، والغاية منها.

تؤكد مختلف المواثيق الوطنية على التعويل الجماعات (المجالس) المحلية في قيادة التنمية، وهذا ما أكده ميثاق الولاية الصادر سنة 1969 على أن الجماعات المحلية فاعل رئيس في المشاركة في عمليتي التخطيط والتنفيذ للمخططات التنموية، والخطاب نفسه يأتي في قانون الجماعات الإقليمية لسنة 2012، وكذا مخطط التجديد الفلاحي والريفي ، وكذا مخطط تهيئة الاقليم لسنة، في السنوات الاخيرة؛ إذن فالخطاب السياسي والمواثيق الرسمية تؤكد على دور الجماعات المحلية في رسم وتنفيذ السياسات التنموية.[1]

إن إحياء التنمية المحلية ليس قضية معقدة، بل هي قضية تتطلب جهودًا وطنية ومحلية في هذا المجال إطار سياسي يقوم على دور عملي وعلمي تسهم فيه الدولة

(1)فضيل ابراهيم مزاري. إشكالية التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للتحديات والمتطلبات. مجلة دراسات في التنمية و المجتمع. العدد العاشر 2018 . https://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2018/12/10.pdf

والمجموعات الإقليمية وبشكل خاص كوادر المجالس المحلية على رأسهم رؤساء المجالس الشعبية بحكم كونهم مفتاحاً وباباً للتنمية المحلية وخاصة المستدامة منها، وانطلاقاً من ذلك يجب معرفة دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية على المستوى المحلي وعلى هذا الأساس نطرح المشكلة التالية:**إلى أي مدى يمكن أن تسهم المجالس والجماعات المحلية الشعبية والمنتخبة في تحقيق التنمية المحلية على مستوى الاقاليم؟**

هدفالدراسة

الهدف من دراستنا الحالية هوتطبيق الجوانب المعرفية التي اكتسبناها في تخصصنا الأكاديمي على موضوع دور المجموعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، وكذلك رصد دورها على أرض الواقع لتحسين العمل المحليفي الجزائر، ومعرفة الاستراتيجيات المتبعة في ذلك للارتقاء بمضمون هذا الموضوع للوصول إلى حلول للمشاكل التي تدركها الجمهورية الجزائرية على مستوى المجتمعات المحلية.

فرضيات الدراسة

يتمثل الفرض الرئيس للدراسة بالآتي: إن المجالس والجماعات المحلية الشعبية والمنتخبة تسهم في تحقيق التنمية المحلية على مستوى الاقاليم؟ومنه تنبثق مجموعة فرضيات فرعية هي:

- إن النظام القانوني المنظم لصلاحيات المجالس والجماعات المحلية الشعبية والمنتخبة يسهم في تحقيق التنمية المحلية على مستوى الأقاليم.
- وجود دور فاعل لإدارات المجالس المحلية بمختلف مستوياتها في تحقيق التنمية المحلية على المستوى المحلي.
- وجود ثقافة مجتمعية سائدة إيجابية تجاه إدارات المجالس المحلية بمختلف مستوياتها في تحقيق التنمية المحلية على المستوى المحلي.

منهجالدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع في المجالات الإدارية والسياسية والاقتصادية حاولت اتباع المنهجالاستقرائيالقائم على الاستنباط والتحليل، هو من أساليب التحليل والتفسير العلمية المنظمة والملائمة لموضوع الدراسة ووصفه.وجمع المعلومات وتحديد المشكلة كأحد أدوات تحقيق التنمية وكذلك تحليل الموضوع من وقت اعتماده والوصول إلى القوانين والدستور.

ويعد المنهج الاستقرائي من مناهج البحث العلمي الذي يقوم تناوُل الجُزئيات بالتحليل، ثم التعميم في مراحل تالية بعد جمع المعلومات والبيانات بهدف الوصول إلى حل إشكالية بحثية. ويرى دوي Dewey أن العملية الاستقرائية تعني القيام بمجموعة من عناصر الإجراءات التجريبية التي نحول بها ما كان قائماً في الوجود الخارجي من ظروف، تحويلاً نحصل به على معطيات تشير إلى طرائق لحل المشكلة القائمة وتختبر في نفس الوقت سداد تلك الحلول. فهو منهج ينطلق من الحقائق الجزئية أو الظواهر الواقعية المتفرقة لتنتهي إلى حقائق عامة، تساعدنا في الوصول إلى نتائج مناسبة لإشكالية الدراسة[1]، وذلك عن طريق الكشف عن اطراد الظواهر وانطوائها تحت قوانين بعينها[2]. ومن خطوات المنهج الاستقرائي؛ الملاحظة وتعني كل ملاحظة منهجية يقوم بها الباحث بصبر وأناة للكشف عن تفاصيل الظواهر وعن العلاقات الخفية التي توجد بين عناصرها أو بينها وبين الظواهر الأخرى، وتتميز عن الملاحظة الفجة بالدقة ووضوح الهدف الذي تصبو إليه. فضلا عن أدوات البحث الأخرى مثل التجربة، والمقارنة، والاستنباط، والتحليل. والباحثان هنا استخداما هذه الأدوات من خلال ملاحظة ومتابعة الأدبيات التي تناولت الموضوع، وحاول الجميع بين جوانبها بالمقارنة والتحليل والاستنباط. وفي المنهج الاستقرائي ينتقل الباحث من الجزء إلى الكل، أو من الخاص إلى العام

(1)سعيد إسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، دار النهضة العربية، لبنان. 1994. ص74.
(2) محمد محمد قاسم، المدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، لبنان، سنة 1999، ص55.

حيث يبدأ الباحث بالتعرف على الجزئيات ثم يقوم بتعميم النتائج على الكل. ويشمل الدليل الاستقرائي الاستنتاج العلمي القائم على أساس الملاحظة والاستنتاج العلمي القائم على التجربة بالمفهوم الحديث للملاحظة والتجربة[1].

تقسيمالدراسة

وحتىنلمبجوانبالموضوعخدمةللغرضالعامو المعرفيلموضوعبحثناهذاقمنابتقسيمه ذه الدراسةإلىفصلينوكلفصليحتويعلىمبحثين، وتمثلتالخطةالمتبعةفيمايلي:

الفصلالأول:الإطار النظري والمفاهيمي للمجالس المحلية

- ✓ المبحثالأول:مفهوم المجالس المحلية
- ✓ المبحثالثاني:مفهوم التنمية المحلية
- ✓ المبحث الثالث:المبحث الثالث نظريات التنمية المحلية

الفصلالثاني: الفصل الثاني دور المجالس المحلية في تجسيد التنمية المحلية

- ✓ المبحثالأول: دور المجلس الشعبي البلدي في احداث التنمية المحلية
- ✓ المبحثالثاني: دور المجلس الشعبي الولائي في احداث التنمية المحلية
- ✓ المبحث الثالث:معوقات مشاركة المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية

(1)أحمد الرفاعي. مناهج البحث العلمي تطبيقات ادارية واقتصادية ، دار اليازوري العلمية، عمان. 2009. ص85.

الإطار النظري

الإطار النظري

الفصل الأول: المجالس المحلية

تمثل المجالس المحلية في الدراسة الحالية المتغير المستقل الذي تسعى الدراسة إلى الكشف عن فاعليته وتأثيره في التنمية المحلية. ومن هنا تم تخصيص هذا الفصل للتطرق إلى مفهوم وتعريف كل من المجالس أو الجماعات المحلية والتنمية المحلية، وأهدافهما وخصائصهما، وقد قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، وثلاثة عشر مطلباً. خصص المبحث الأول لمفهوم المجالس المحليةوخصائصها وأهدافها والاستقلالية المالية، أما المبحث الثاني فقد كرس لمفهوم التنمية المحليةوعناصرها، وخصائصها،

ومجالاتها، وأهدافها. بينما تناولنا في المبحث الثالث نظريات التنمية المحلية وفروضها وتطبيقاتها؟

المبحث الأول: مفهوم المجالس المحلية

المطلب الأول: تعريف المجالس المحلية

المجالس المحلية (البلدية والولاية) تابعين في إطار أحكام المادتين 51و51 من الدستور ومعرفة بالقانونين 90 /09 و 90/ 08 المؤرخين في 7 أفريل 1990 بحيث هما الوسيلتان للتنظيم المحلي ومشاركة المواطن في إدارة شؤونه.

فالمجالس المحلية هي عبارة عن منطقة جغرافية، حيث يقسم إقليم الدولة إلى وحدات جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية وتضم مجموعة سكانية معينة وتنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجلس منتخب، ولهذه الإعتبارات تعددت تسمياتها، فسميت باللامركزية الاقليمية نسبة الى الاقليم الجغرافي الذي تقوم عليه.وسميتبالادارة المحلية لتمييزها عن الادارة المركزية ولأنّ نشاطها محلي وليس وطنيسميت بالمجالس المحلية للدلالة على نفس الفكرة، وسميت بالحكم المحلي لتمتعها بإستقلال واسع عن الحكومة المركزية غيرأنها لا تتمتع باختصاصات تشريعية وقضائية وسميت كذلك بالمجالس المحلية المنتخبة لكونها تنتخب من جهازها التمثيلي من قبل السكان.

وتتجسد المجالس المحلية في الجزائر من خلال الولاية والبلدية، فالولاية هي جماعة عمومية إقليمية تعد وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون الإداري تتمتع بالشخصية المعنوية وكذلك الذمة المالية المستقلة.يتكون التقسيم الاقليمي للبلاد من48 ولاية تحدد عن طريق تنظيم الحدودالاقليمية ومن البلديات والولايات المنصوص عليها في القانون وتتكون الولاية من الوالي والمجلس الشعبي الولائي وتشتمل على[1]:

- ✓ الكتابة العامة.
- ✓ المفتشية العامة.
- ✓ الديوان.

(1) العمري بوحيط، البلدية إصلاحات مهام وأساليب، سنة.1997

- ✓ الأمانة العامة.
- ✓ مصالح التنظيم والشؤون العامة والإدارة المحلية.
- ✓ ئيس الدائرة

كما تشتمل البلدية على:

- ✓ المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي

المطلب الثاني: خصائص المجالس المحلية

إن الإدارة المحلية لا تقوم إلّا بوجود مصالح محلية (إدارية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية) يراد، بحيث اهتم الكثير من الباحثين بالإدارة المحلية أشد تحقيقها من أجل إفادة أفراد المجتمع المحلي الاهتمام على اعتبارها صورة من صور التضامن الاجتماعي وكذلك تقوم على فكرة تقسيم العمل، وهوما يجعلها موضع اهتمام بحيث تميزت بعدة مميزات[1].

تتميز المجالس المحلية بعدة مميزات ألا وهي:

اولا:الاستقلال الإداري

الاستقلال الإداري معناه إنشاء أجهزة تتمتع بكل السلطات والصلاحيات اللازمة، بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وهذا في إطار نظام رقابة مشددة من، وهي نتيجة من الثبوت أوالاعتراف بالشخصية (طرف الحكومة المركزية على الوحدات المحلية المعنوية للجماعات المحلية، التي تتطلب قدرا من الاستقلال الذاتي المحلي، وذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة.ومن مزايا هذه الاستقلالية:

تخفيض العبء عن السلطة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها.

تجنب التباطؤ وتحقيق الإسراع في إصدار قرارات متعلقة بالمصالح المحلية.

(1) عمر صدوق، دروس في الهيئاتالمحلية المقارنة. الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، ص22.

تحقيق مبدأ الديمقراطية من خلال مشاركة مباشرة للمواطن في تسيير شؤونه المحلية

تكفل أحسن برغبات وحاجات المواطنين من الإدارة المركزية، وتتحقق الاستقلالية الإدارية في المجالس المحلية من خلال[1] :

1 - وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية: يرجع سبب مبدأ قيام نظام اللامركزية إلى وجود مصالح أوشؤون محلية، تتمثل في ذلك التضامن الذي يعبر عن اهتمامات واحتياجات سكان الإقليم أوجهة معينة من الدولة، تختلف عن الاحتياجات والمصالح والشؤون الوطنية العامة والمشتركة بين جميع المواطنين بالدولة.

2 - تمتع الهيئات الإقليمية بالشخصية المعنوية: تعتبر الشخصية المعنوية السند القانوني لتوزيع الوظيفة الإدارية بالدولة من خلال إعطاء بعض الأجهزة إستقلال لقانونيا حتى تتمكن من القيام بنشاطاتها بم يترتب عن ذلك من حقوق، ومن التزامات وتحمل للمسؤولية.إن إضفاء الشخصية المعنوية العامة على الهيئات المحلية يحقق قدرا من الحرية في التصرف ويدعم الاستقلال الذي يجب أن تتمتع به في مواجهة السلطة المركزية، مما أدى هذا إلى تأكيد الشخصية المعنوية للوحدات من الناحية الفقهية والقانونية.

3- تمثيل المجالس المحلية بأسلوب الانتخاب: لا ينبغي أن تمنح المجالس المحلية الشخصية الاعتبارية لضمان استقلالها، لابد من الأخذ بالانتخاب كطريقة لتشكيل هذه المجالس أوغالبيتها على الأقل، ذلك لأن نظام الإدارة المحلية لا يهدف فقط إلى تحقيق أهداف إدارية وتقديم الخدمات للمواطنين بصورة جيدة فحسب، ولكنه في الوقت ذاته يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية تتمثل في ترسيخ النهج الديمقراطي والسماح للمواطنين أن ينتخبوا من يمثلهم على المستوى المحلي.[2]

(1) زرقاوي رتيبة، إصلاح وتطور منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثره في التنمية واقع وآفاق من 1990 إلى 2015).مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، 2015. ص44

(2) يخلف محسن، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة) .مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014ص 26.

المطلب الثالث: الاستقلالية المالية للجماعات المحلية

إن تمتع المجالس المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري، وجب الاعتراف لها بخاصية الاستقلال المالي، ويعنى هذا توفير مبالغ أوموارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء مهامها الموكلة إليها، وإشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة، وينص قانون البلدية في المادة 60 على أنه:" يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي باسم البلدية وتحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية"

كما يؤكد كل من قانون البلدية في مادته 146، وقانون الولاية في مادته 132 في صيغة مماثلة على أن:" البلدية والولاية مسؤولتان عن تسيير وسائلها المالية الخاصة والتي تتكون من مداخيل الضرائب والرسوم، مداخيل ممتلكاتها، الإعانات والقروض"، ومن خلال هذه الميزة -الاستقلالية المالية- يمكن للجماعات المحلية من إدارة ميزانيتها بحرية، وذلك في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية للدولة، حتى لا يكون لذلك تأثير على مجرى نموالنشاط الاقتصادي، غير أن درجة الاستقلالية هذه تقلصت في الوقت الحالي نتيجة العجز الكبير الذي آلت إليه العديد من البلديات والولايات في الجزائر، والعديد من المدن والمناطق المحلية في الدول النامية، ونتيجة للجوء إلى موارد التمويل الخارجي من إعانات وقروض، ما جعلها تخضع إلى رقابة مركزية صارمة، وهذا ما يمثل خرقا لمبدأ الاستقلالية المالية.[1]

المطلب الرابع: اهداف المجالس المحلية

اولا الاهداف السياسية

ترتبط هذه الأهداف بقوميات المجالس المحلية والمتمثلة أساسا في مبدأ الانتخاب لرؤساء المجالس المحلية، وأنماط العمل السياسي الذي يتبع نفس المبدأ، وفي إطار تلك الأهداف النوعية التالية :

1- التعددية: يقصد بالتعددية توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة، وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية

(1) يوسفي نور الدين، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية لفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة. (مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم القتصادية والتجارية، جامعة بومرداس ص27

بين هذه الجماعات والمصالح التنافسية، وتعتبر المجالس المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية اختصاصاتها وسلطاتها، فالتعددية في صنع القرارات تتيح للوحدات المحلية نفوذ قويا في المشاركة في صنع السياسات في ميادين مهمة؛ كالتعليم والصحة والإسكان والثقافة والأمن وغيرها

2- الديمقراطية: تعتبر الديمقراطية أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها نظام الإدارة المحلية، تلك الديمقراطية التي تتمثل في حرية المجتمعات المحلية في انتخاب مجالسها المحلية، ولعل ممارسة الديمقراطية على هذا النحوتساعد على تحقيق ما يلي :

- ✓ تدفع المواطن إلى الاهتمام بالشؤون العامة وتوثيق صلته بالحكومة، كما أن تلك الممارسة تنمي الشعور لدى الأفراد بالدور الذي يؤدونه اتجاه محلياتهم، وهذا الشعور من شأنه أن يرفع كرامتهم ويزيد في تحسيسهم بحقوقهم الوطنية وواجباتهم القومية.
- ✓ تتيح فرصة تدريب القيادات وإعدادها لشغل مناصب سياسية أعلى من المجالين التشريعي والتنفيذي على المستوى القومي.
- ✓ تسمح الإدارة المحلية بتحقيق التنمية السياسية من خلال تقوية الفهم السياسي لدى المواطن، وتمكينه من التمييز بين الشعارات والبرامج الممكنة لاختيار الكفء، ومناقشة القضايا المهمة مثل إيرادات نفقات الميزانية المحلية والتخطيط المستقبلي

كما أن نظام الإدارة المحلية يعزز الديمقراطية والمشاركة من خلال الاختيار الحر لممثلي السكان على المستوى المحلي عن طريق الانتخابات، بما يكرس مبدأ حكم الناس لأنفسهم وتدريب السكان المحليين مما يكسبهم خبرة في إدارة الشأن العام، كما يؤدي إلى تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي ويحد من احتكار جهات سياسية معينة للعمل السياسي وتقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة [1].

ثانيا الأهداف الإدارية

(1) يخلف محسن، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة) .مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014ص 27.

إن تطبيق اللامركزية في اتخاذ القرارات في الشؤون المحلية يحقق السرعة والدقة والكفاءة في الاستجابة للمتطلبات، واحتياجات السكان المحليين ويحقق الكفاءة في تزويد المناطق والأقاليم بالخدمات العامة، لأنه بخلاف النمط المركزي في الإدارة، فهويتميز بخاصية الحساسية أي تأثره بأداء وانتقادات المجتمع المحلي، ويمكن تلخيص الأهداف الإدارية في :

- ✓ النهوض بمستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية.
- ✓ التخفيف من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية والحد من ظاهرة التضخم التي منيت بها تنظيمات الأجهزة الإدارية في ظل الأسلوب المركزي
- ✓ إتاحة فرص تجريبية لنظم إدارية مختلفة على مستوى ضيق، وتعميم النتائج في دائرة الدولة المتسعة.

كما أنها تسهم في تحقيق الكفاءة الإدارية خاصة في النواحي الاقتصادية الملحة، والتي غالبا ما تكون على جدول أولويات الشأن المحلي، والقضاء على بيروقراطية الإدارات المركزية وخلق جومن التنافس بين مختلف الجماعات، واستفادتها من تجارب بعضها البعض.

ثالثاالأهداف الاجتماعية

يمثل نظام الإدارة المحلية فرصة حقيقية لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية يذكر منها :

- ✓ تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية، بما يتفق مع ظروفهم وأولوياتهم، حيث إن وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية اجتماعية اتجاه المواطنين، إذ لابد أن ينعكس ذلك على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم، وارتفاع مستوى الصحة والتعليم والحد من تلوث البيئة، والحصول على الخدمات المحلية بيسر وسهولة.
- ✓ شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية مما يعزز ثقته بنفسه، ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، وهي خطوط أولى نحوتطوير روح المواطنة الحرة.

كما تسهم المجالس المحلية في ربط الحكومة المركزية بقاعدته الشعبية، وهوما ينعكس إيجابا على السكان المحليين وتلبية حاجاتهم، كما تسهم في ترسيخ الثقة في المواطن واحترام رغباته في المشاركة في إدارة الشأن العام، كما تنمي الإحساس بالانتماء للوطن لدى المواطنين[1].

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية

تعتمدالتنميةعلىإخراجالإنسانمنالتخلفإلىالأشياءالمحيطةبهو هيعملية اجتماعيةلايمكنالفصلبينبعديهاالاقتصاديوالاجتماعيباعتبارهامندمجانووجهان لعملةواحدةلايمكنفصلهما،
بلهمامتكاملانأشدالتكاملولهمانفسالأهدافونفسالغايةوالتيهيالسعيلتوفيرالحياةالمناسبةوالجيدةويحققكلبعدهدفالبعد الأخر.[2]

بذلكترتبطالتنميةبإحداثالتغييرالمخططكعمليةيمكنالتحكمفيهاوتوجيهاوهي بدلكعمليةمدروسةممنهجةوليستعشوائيةومخططلهاتخطيطااستراتيجياوعلميا كماأنالتنميةدائمافيحاجةإلىمقدماتتؤديللتنميةوتدفعإليهامنمناخاقتصادي واجتماعيوسياسيوثقافيوتنظيميييسرعمنخطواتهاوكمبادئضروريةللوصوللعمليةالتنمية.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية

لقدأثارموضوعالتنميةالكثيرمنالجدلوالنقاشبينالباحثينفيمختلفالأوساط العلمية، حيثتسعىالتنميةلتحقيقالتطورفيمختلفالدولوالمجتمعاتسواءكانتمتطورةأومتخلفة، ذلكأنالتنميةتقومتغييرالأوضاعالسائدةللأفضل، وذلكمنخلالاستغلالالمواردالمتاحة، أماالتنميةالمحليةوالتيتعتبروسيلةلتحقيقالتنمية الشاملة، وهيالقيامبمجموعةمنالعملياتوالنشاطاتالوظيفية، والتيتهدفإلى النهوضفيجميعالمجالاتالمكونةللعالمالمحليحيثتلعبالولايةدوراكبيرافي تحقيقهاعلىالمستوىالمحليوالدفعبعجلةالتطوربحيثقسمناهذاالمبحثالىثلاثة مطالبتناولنافيالمطلبالأولمفهومالتنميةأهدافهاوخصائصهاوالمطلبالثاني مفهومالتنميةالمحليةوتطورهاوالمطلبالثالثإلىأهدافالتنميةوخصائصها

الفرع الاول مفهوم التنمية

(1)يخلف، مرجع سابق، ص24
(2)ناجيعبدالنور، الدورالتنمويللمجالسالمحليةفياطارالحوكمة، منشوراتجامعةباجيمختارعنابةالجزائر2009.ص3

إنمفهومالتنميةالمحليةفيالدولالناميةبصورتهالحالية، قدمربفترةزمنيةطويلة، لكييستفزعلىهذاالوضعالذيوصلإليه،
وتقدرهذهالفترةبحواليونصفقرنمنذأواخرالنصفالأولمنالقرنالعشرين، شهدتالدولالناميةالعديدمنالبرامجوالمشروعاتالتنمويةلتطويرالريف، استخدمتفيإطارهامصطلحاتعديدةتنميةالمجتمع، التنميةالريفية، التنميةالمتكاملة، وأخيراالتنميةالمحليةوتجدرالإشارةإلىأنتنميةالمناطقالريفيةوالمحليةقدأطلقعليهافيالبداية مصطلح)تنميةالمجتمع(خاصةفيعام 1944 عندمارأتسكرتاريةاللجنةالاستشاريةلتعليمالجماهيرفيإفريقيابضرورةالأخذبتنميةالمجتمعواعتبارهانقطةبدايةفيالسياساتالعامة، كماأوحىمؤتمركمبردجفيعام 1948 بضرورةتنميةالمجتمعالمحليلتحسينالأحوالوالظروفالمعيشيةللمجتمعككل، اعتماداعلىالمشاركةوالمبادرةالمحليةلأبناءالمجتمع[1]

يعتبر مفهوم التنمية أحد المفاهيم التي أثارت اهتمامًا متجددًا به بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما كان التركيز سابقًا محدودًا.ظهر هذا المصطلح، الذي يعني التخطيط، لأول مرة في المجال الاقتصادي فيما يتعلق بالنموالإنتاجية والتقدم الاقتصادي.لزيادة الإنتاجية وتجسيد الجودة وتعظيم الأرباح والقيام بذلك بأقل تكلفة ممكنة، في أقصر فترة زمنية، تم توسيع استخدام هذا المصطلح ليشمل جميع الحقول.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، احتكرت التيارات التنموية الاقتصادية فكر التنمية الذي ينبع من جذوره النظرية.من النظريات الاشتراكية (الماركسية واللينينية) إلى نظريات الرأسمالية الليبرالية ذات البعد القومي.غير أن أمانة اللجنة الاستشارية للتعليم العام في إفريقيا أعربت بسرعة عن استيائها ".على أهمية تبني التنمية المجتمعية واستخدامها كنقطة انطلاق للسياسات العامة.وتزامن ذلك مع مفهوم التنمية الرفيية التي تركز على الجانب الاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة والنهوض الاجتماعي.زيادة الإنتاج الزراعي مع تجاهل الجوانب الأخرى مثل الخدمات الاجتماعية مثل التعليم، والصحة والنقل والمياه.[2]

(1)عبدالمطلبعبدالحميد، التمويلالمحليوالتنميةالمحلية، بدونطبعة، الدارالجامعيةطبعونشر، 2011ص9
(2) جميل احمد الجويد، دور القيادة في التنمية المحلية وأثرها في تفعيل نظام الإدارة المحلية فيالجمهورية اليمنية الفرتة 1060/1009، الجزائر: جامعة الجزائر، 01 .ص، 1061

لم تُطرح التنمية المحلية حتى أوائل الثمانينيات، عندما كان يُنظر إلى التنمية على أنها عملية تشارك فيها جميع شرائح المجتمع، مع التركيز على الوحدات المحلية، سواء كانت ريفية أوحضرية.

ومنذ ذلك الحين، أصبحت أهمية التنمية المحلية وفعاليتها واضحة للجميع، وحظيت باهتمام خاص من الأمم المتحدة التي بدأت في دراسة أساليب التنمية المحلية كضرورة لمواكبة ذلك.تحولات العولمة وتحدياتها تتطلب التغيير في إطار السياسة العامة المحلية.يعبر عن احتياجات الإدارة من خلال قادة محليين قادرين على استخدام الموارد المحلية واستغلالها، وإقناع المواطنين بأهمية المشاركة الشعبية، والاستفادة من جميع الطاقات.في الواقع، الإدارة تواجه إدارة الموارد البشرية المحلية تحديات نتيجة هذا التغيير في "المرحلة المعرفية" والتي تعادل رأس المال البشري الذي أصبح ميزة تنافسية، وبالتالي فإن تحقيق التنمية المحلية الشاملة يستلزم تنمية بشرية.[1]

يعتبرمفهومالتنمية، منالمفاهيمالتيزادالاهتمامبهابعدنهايةالحربالعالميةالثانية، حيثانحصرالتركيزسابقاعلىالنمو، الإنتاجيةوالتقدمالاقتصادي، وظهرهذاالمصطلحلأولمرةفيالمجالالاقتصادي، والذييعنيالتخطيطمنأجلرفعالإنتاجية، وتجسيدالنوعية، وأكبرقدرممكنمنالأرباح، والعملعلىتحقيقكلذلكبأقلالتكاليف، وفيأقلوقتممكن، ثمتوسعاستعمالهذاالمصطلحليشملجميعالمجالات.

الفرع الثاني تعريف التنمية المحلية

هناك عدة تعرفيات للتنمية المحلية، حيث يوجد العديد من المفكرين والباحثين المهتمين بالموضوع، كل حسب خبرته، حيث تم تعرفي التنمية المحلية على أنها: "العملية التي.تتضافر جهود الناس مع جهود المسؤولين الحكوميين لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وكذلك العمل على دمج هذه المجتمعات في حياة الأمم وتمكينها من المساهمة في التقدم الوطني.

كما تُعرَّف بأنها "حركة تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمجتمع في تأثيرها على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع، وبناءً على مبادرة المجتمع إن

(1)رشيدأحمدعبداللطيف، **أساليبالتخطيطللتنمية**، المكتبةالجامعية، الإسكندرية، 2000، ص19

أمكن، وإذا لم تظهر المبادرات بشكل تلقائي، باستخدام الوسائل المنهجية.لإرسالهم والتشاور معهم بشكل يضمن لنا الرد (حماسة فعالة لهذه الحركة ").[1]

يُعرف أيضًا باسم "يبلغ الشخص حدًا أدنى من مستوى المعيشة لا ينبغي أن يكون أقل منه".تلتزم الدولة به كحق لكل مواطن وتزيد من الجهود للاستفادة الفعالة من الإمكانات المتاحة) وبحلول ذاتية لسد الثغرات التي تظهر على هذا المستوى والتي تدعمها موارد الدولة.[2]

يعدمصطلحالتنميةقديمامنالناحيةاللغويةولكنهجديدانسبيامنالناحيةالفلسفيةحيث ظهربعدالحربالعالميةالأولىلتشيرالتنميةإلىبعداقتصاديير كزعلىنماءالثروة والدخلقوبالإنتاجفيالمجتمعويصاحبهتطور المكاسباللغويةوزيادةثقافتهوتحسينتهذيبتصرف اتهمع غيره والارتقاءبطريقةحياةالإنساناجتماعياولكن أغلبالتعريفاتتركز علىأنهاعمليةشاملةلكلمقوماتالحياةالاجتماعيةمعتمدةعلى التخطيطكأسلوبعلميلكلوقائعالمجتمعولهامناهجومسار معينومضبوطباستراتيجياتواليات حدودة.[3]

المطلب الثاني: عناصر التنمية المحلية

إنمعظمالدراساتتدلعلىأنهللتنميةثلاثةعناصرضروريةومتلازمةلاتكونمندونهاالتنميةوتسجيلهذهالعملية، وهذهالعناصر هي:

الفرع الاول التغييرالسنوي

يستوجبهذاالتغيير تغيير اجذريافيالتنظيماتوالادوار كماكانفيالسابقفي المجتمع، كمايستوجبتغيراتفيالنظموالعلاقاتوالظواهروالمعاملاتالسائدةفيالمجتمعأياعادةبناءالمجتمعمنجديدأيأنالتغيير البنائيهوذلكالتغيير الذييرتبطبالتنميةالاقتصاديةوالاجتماعيةوالثقافية ،

فمنالصعبحدوثتنميةفيمجتمعمتخلفلأنهقدورثمشكلاتتكونقدتراكمتعلىمر السنينوأصبحتتشكلجزءامنهامثلاسيادةالنظامالاقتصاديالريعيوكذاتوزيعالثروةعلىعددمعينمنالناسوالافراد .[4]

الفرع الثاني الدفعةالقوية:

(1)رشيدأحمدعبداللطيف، **أساليبالتخطيطللتنمية**، المكتبةالجامعية، الإسكندرية، 2000، ص19
(2)أحمدمصطفىخاطر، **تنميةالمجتمعالمحلي، الاتجاهاتالمعاصرة**، المكتبالجامعيالحديث، 2000، ص34
(3)طلعتمصطفىالسروجي، التنميةالاجتماعيةمنالحداثةالىالعولمة، .مصر، دارحلوان، 9002، ص47
(4)أحمدمصطفىخاطر، **تنميةالمجتمعاتالمحلية**، بدونطبعة، الاسكندرية، المكتبالجامعيالحديث، 9222، ص.39

لكيتحققالدولالناميةقفزةنوعيةوتجتازكلالعقباتعليهاأنتتكاثفبكلمستوياتهاوجهودهاو ذلكلتحققهذهالدفعةالقويةالتيتساعدهاعلىالخروجمنحالةالركودالاقتصاديوتعتبرالحكوماتهيالمسؤولةعنهذاالنوعمنالقفزاتلأنهاتمتلكالإمكانياتومنواجبهاضمانحدأدنىمنمستوياتالأفرادالمعيشية،

ويمكنحدوثهذهالدفعةعنطريقتقليلالتفاوتفيالثرواتوالدخلالفرديوتوزيعالوظائفوالخدمات توزيعاعادلابينالأفرادالمجتمعوجعلالتعليممجانياوالزاميابقدرالمستطاعوتوفيرالسكنوالعلاجوالعملوالمرافقالعموميةمثلاالمستشفياتووسائلالنقلوغيرها.....الخ.

الفرع الثالث الإستراتيجيةالملائمة

يقصدبهاالخططوالسياساتالتيتضعهاالدولللخروجمنحالةالتخلفالىحالةالنموالذاتي ،

والاستراتيجيةهيوضعقواعدوخططعلىالمدىالبعيدبالاعتمادعلىالاستخداماالصحيحللوسائلالمتوفرةوهو)التكتيك(لتحقيقأكبرقدرممكنالأهدافولكييتماستخدامهذهالوسائلاستخداماسديدايجبأنتكونمقسمةحسبخططجيدةالإعدادمنشأنهاتمكينواضعالتكتيكمناستغلالجميعالوسائلالتيتسمحلهبالاستغلالالجيدلها.وتتوقفالاستراتيجيةالمناسبةعلىالعديدمنالمعطياتأهمهاطبيعةالظروفعندبدءعمليةالتنميةمنحيثدرجةالتخلفوكدانوعالاستعماروالمدةوالمدةالتيانقضتعلىحصولالدولةعلىالاستقلالوكداطريقةالحكمالمتبعةفيالدولةنفسهاوكذاوجوداستقرارسياسيوطبيعةالأهدافالمرجوةفهناكأهدافعلىالمدىالبعيدأهدافأخرىعلىالمدىالقصير[1].

المطلب الثالث: خصائص التنمية المحلية

منخلالالتعاريفالسابقةللتنميةيمكناستخلاصواستنتاجخصائصالتنميةوهي[2]:

- التنميةعمليةوليستحالة،

  وبالتاليفهيمستمرةومتصاعدةتعبيراعناحتياجاتالمجتمعوتزايدها.
- التنميةعمليةمجتمعيةيجبأنتسهمفيهاكلالفئاتوالقطاعاتوالجماعاتفيالمجتمع.
- التنميةعمليةموجهةبموجبإدارةالتنميةحيثيتمبموجبهاتحقيقالنموالإداريالذييتمالتوصلإليهنتيجةإجراءاتوتدابيرمقصودةيعبرعنهابرامجوخططوسياساتتهدفإلىتحقيقمعدلاتمعينةمنالنمو.

(1)أحمدمصطفىخاطر، **تنميةالمجتمعاتالمحلية**، بدونطبعة، الاسكندرية، المكتبالجامعيالحديث، 1999.
(2)نادرالفرجاني، التنميةالمستقلةفيالوطنالعربيلبنانمركزدراساتالوحدةالعربية، بيروت، 1987، ص14

- التنميةعمليةواعيةوبالتاليليستعشوائيةبلمحددةالغاياتوالأهداف.

تسهمفيزيادةمتوسطالدخلالحقيقيللفرد

للتنميةالمحليةمجموعةمنالخصائصويمكنحصرهافيمايلي:

- ✓ **الشمول:**يعني أن لتنمية المحلية متكاملة، وبرامجها يجب أن تشمل تكالفي جميع جوانب الحياة المجتمعية، من الصحة، والاقتصاد، والاجتماعية، والتعليم، من بين أمور أخرى، ويجب أن تشمل جميع شرائح المجتمع.
- ✓ **التوازن:**التوازن لا يعني تجاهل أي جانب أوبرامج التنمية المحلية.كما يستلزم تعديل هذه البرامج أومستوى الاستثمار فيها أوغيرها، وكذلك تحقيق التوازن المطلوب لدفع تنمية المجتمع إلى الأمام.كما يتم النظر في دور الجهود الحكومية وغير الحكومية في الميزان.[1]
- ✓ **التنسيق:** من أجل تجنب التداخل بين البرامج وتحديد الأدوار والتوقيت في ضوء تطوير أهداف عملية واضحة، يجب أن يحدث نوع من التنسيق.[2]

المطلب الرابع: مجالات التنمية المحلية

التنمية المحلية مهمة في حياة الناس لأنها عملية شاملة ومتكاملة تعتمد على الإدارة الواعية والقدرة على إحداث التغيير الإيجابي والابتكار في الهياكل التنظيمية والسياسية، وذلك من خلال ما هومتوفر في البيئة من حيث التنمية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، يشمل التوطين أكثر من مجرد زيادة الدخل وتطوير العمليات الإداريةكعملية شاملة هادفة ومخططة تهدف إلى تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية.

تاسيسا على كون التنمية هي رؤية شاملة ذات أبعاد، وروابط متداخلة ومتشابكة وتفاعلية، فقد تنوعت مجالاتها حسب تنوع احتياجات المواطنين

(1)فؤادبنغضبان، التنميةالمحليةممارسونوفاعلون، :دارالصفاءللنشر، عمان، 9092صص34
(2)عثمانمحمدغنيم، التنميةالمستدامةوالمحليةوفلسفتها، دارالصفاءللنشروالتوزيع، عمان، 9002ص922

والمسؤولين عنهم، ويمكن تلخيص الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية في مجالات التطوير كالاتي:

الفرع الاول:التنميةالإقتصادية:

تهدف التنمية الاقتصادية إلى تحفيز وتنشيط الاقتصاد من خلال النموالاقتصادي والتنمية ووضع الخطط الاقتصادية التي تهدف إلى زيادة النموالإنتاج، فضلاً عن المساعدات، وتحسين القطاعات الصناعية أوالزراعيةأوالخدمية وغيرها، كون التنمية الاقتصادية عملية تتحول من خلالها حالة التخلف إلى حالة من التقدم. من هنا تعمل المجتمعات المحلية، من خلال الخطط التي تعدها (خطة التنمية البلدية للبلدية، وبرنامج التنمية القطاعية للدولة)، على حصر المشاريع المختلفة التي يرونها كمواطنين في حاجة إليها من أجل إنشائها من أجل لتلبية احتياجاتهم المختلفة.

لذلك يجب أن تعمل الوحدات المحلية بطريقة منظمة وفعالة من أجل فتح الباب أمام استثمارات وطنية وأجنبية فعالة ومربحة، خاصة وأن الجزائر تبنت نظامًا اقتصاديًا قائمًا على السوق وفوضت المبادرة للقطاع الخاص من أجل إنشاء القطاع العام. وعليه تهدف التنمية الاقتصادية إلى زيادة معدلات النموفي مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، ويمكن تحقيقها من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية الاقتصادية من خلال توظيف الأفراد ذوي الخبرة والمتخصصين، وكذلك القوى العاملة المؤهلة، واستخدام التكنولوجيا في التنشيط وتأطير عملية التطوير.[1]

الفرع الثاني:التنميةالإجتماعية:

تهدف التنمية الاجتماعية احراز تقدم اجتماعي من خلال تنفيذ السياسات.يتم تقديم المساعدة الاجتماعية للمواطنين لمساعدتهم على تحسين ورفع مستوى معيشتهم، وكذلك لتحسين رفاههم العام.[2]وبالتالي، فهي عمليات تغيير اجتماعي تتبع الهيكل الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، وبالتالي فهي ليست

(1)-حسينعبدالقادر، الحكمالراشدفيالجزائروإشكاليةالتنميةالمحلية، مذكرةماجستيرفيالعلومالسياسية، جامعةأبيبكربلقليد، تلمسان، كليةالحقوقوالعلومالسياسية2011 -2012.ص64.

(2)موساللوزي، التنميةالإدارية، المفاهيمالأسسوالتطبيقات، الأردن، داروائللنشر، الطبعة1، 2000، ص27

فقط توفير الخدمات، بل تشمل أيضًا قسمين: تغيير الظروف الاجتماعية القديمة التي لم تعد تتماشى مع روح العصر وإقامة هيكل علاقة اجتماعية جديدة تنشأ منها علاقات جديدة، مما يسمح للأفراد بتلبية مطالبهم واحتياجاتهم إلى أقصى حد ممكن.[1]

وفي هذا السياق، يجب على المجموعات المحلية الممثلة في البلدية والدولة أن تتعاون لتطوير سياسة اجتماعية واقعية بالتعاون مع السلطة المركزية من أجل تحقيق وتلبية مطالب السكان بمختلف فئاتهم، لا سيما في مجال القضاء على الفقر، الجهل والأمية والبطالة التي انتشرت.إنه يعرض مستقبل الشباب وتوفير السكن للخطر، فضلاً عن مكافحة السكن الضعفي، من خلال إنشاء بنك.يتضمن هذا البنك إحصاءات للوحدات المحلية المختلفة للحصول على معلومات على مستوى الوحدة المحلية الفئاتالإجتماعيةالتيتستحقالرعايةوالمتمثلةفي:

-التعدادالسكانيالعام.

-تحديدمناصبالشغلالشاغرة.

-تحديدعددالمتمدرسين، المتكونينوالمتسربينمنمقاعدالدراسة.

-تحديدعددالأميينمنمختلفالأعمار.

-ضبطعددالبطالينمنالأعمار المختلفةوحسبالفئاتذويالشهادات، دونالمستوى الجامعي

-تحديدعددطالبيالسكن.[2]

الفرع الثالث:التنميةالسياسية:

يسعى إلى تحقيق استقرار النظام السياسي من خلال إدخال المشاركة.الجماهير الشعبية ممثلة بحق المواطنين في انتخاب نائب لتولي المنصب ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورًا مهمًا في عملية التطور السياسي التي تؤدي إلى نشوء السلطة.تُعرَّف أصولها بأنها عملية متعددة الأبعاد وزاوية تهدف إلى تطوير نظام سياسي حديث.نموذج فكري من نظام أيديولوجي مناسب يتوافق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع ويشكل أساس مناسب لعملية التعبئة الاجتماعية، ويتكون بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية التي تمثل الغالبية

(1)أحمدمصطفىخاطر، تنميةالمجتمعاتالمحلية، نموذجالمشاركةفيإطارثقافةالمجتمع، مصر، المكتبالجامعيالحديث، الإسكندرية، 1999، ص14

(2)جمالالدينمغوفل، التنميةالمحليةالبلديةوالولاية، الجزائردارالخلدونية، ص17.

العظمى من الجماهير وتعكس مصالحهم، ويكمل كل منهما الآخر وظفيياً، فضلاً عن تهيئة المناخ المناسب لمشاركتهما الإيجابية والفعالة في الحياة السياسية.تعميق وترسيخ وقائع وإمكانيات التكامل الاجتماعي والسياسي، فضلا عن إتاحة الفرصةلتحقيقالإستقرارداخلالمجتمعبوجهعام.[1]

في الواقع، فإن مشاركة المواطنين في إدارة وحداتهم المحلية تعلمهم مبادئ العمل.بالإضافة إلى إبراز العناصر المناسبة للقيادة وتطويرها وتدريبها على تولي مسؤوليات كبيرة، تعتبر المجالس المحلية مدرسة لتعليم الديمقراطية حيث يتعلمون.وينتمي الأعضاء الجدد إلى الأعضاء القدامى، مما نتج عنه قاعدة أعضاء وأطر تخرج من مجالس الشعب قادرة على القيام بالواجبات المحلية والوطنية.

يهدف نظام الإدارة المحلية إلى تعزيز الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة.من خلال توزيع التخصص بدلاً من تركيزه في العاصمة، يظهر أثره في التعامل مع الأزمات والصعوبات المحلية التي قد تواجهها الدول.[2]

الفرع الرابع:التنميةالبشرية:

الموارد البشرية هي عنصر مهم في عمليات التصنيع.وهوالمكون الأهم في ذلك، حيث إنه مطلوب لتنمية المجتمعات المحلية في المقام الأول، الاستثمار في التنمية الفردية والتدريب من خلال التركيز على سياسات تعليمية جيدة وربطها باحتياجات السوق، حيث يتطلب ذلك توفير الخدمات الصحية والاجتماعية اللازمة لتلبية احتياجات العمال وتحفيزهم على العمل، ومن ثم التأكد من أن قوة العمل فعلية متوفرة.

العنصر البشري أساسي ومهم في جميع جوانب الإنتاج، من الاقتصادية والاجتماعية إلى البيئية والاجتماعية وسياسية، يتحدد مستوى التنمية بجودة وتكوين الموارد البشرية بشكل عام، فضلاً عن نقاط القوة في الدولة.تمكنت النساء العاملات على وجه الخصوص من تحقيق أهدافهن التي تهدف في نهاية المطاف إلى توفير

(1)حسينعبدالقادر، الحكمالراشدفيالجزائروإشكاليةالتنميةالمحلية، مذكرةماجستيرفيالعلومالسياسية، جامعةأبيبكربلقليد، تلمسان، كليةالحقوقوالعلومالسياسية2011 ، ص 6.
.2012

(2)خالدسمارةالزغبي، تشكيلالمجالسالمحليةوأثرهعلىكفايتهافينظمالادارةالمحلية، الأردن، مكتبةالثقافةللنشروالتوزيع، الطبعةالثالثة. 1993 ، ص44

مستويات معيشية جيدة للأفراد، بسبب الإعداد الأكثر كفاءة للموارد البشرية اللازمة لقدرات التنمية وخطط تنمية المهارات.[1]

وبهذه الطريقة يُنظر إلى الإنسان على أنه المحور الرئيسي للتنمية، الذي تقوم عليه خطط وبرامج التنمية، حيث أنه هدف التنمية بمعنى أن التنمية تتحقق بفضل الإنسان ومن أجله.أنه فقط من خلال الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم والتدريب والتأهيل هوالذي يضمن التغيير والتحول في متغيرات الحياة، وتعتمد تنمية الموارد البشرية يشير تقرير التنمية البشرية إلى عام تنمية الناس للناس عن طريق الناس، وهي عملية متكاملة تمكن الإنسان من إدراك أن التنمية البشرية هي تحقيق ذاته وكذلك تنمية مجتمعه يستلزم تطوير الناس الاستثمار في قدرات الناس، سواء في التعليم أوالصحةأوحتى المهارات، حتى يتمكنوا من العمل بشكل منتج وإبداعي، وتنطوي تنمية الأفراد على توزيع عادل وواسع لثمار التنمية الاقتصادية، ويستلزم التنمية من قبل الناس.لكل فرد فرصة المشاركة فيه، لذا فإن التنمية البشرية هي التنمية.

ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل ورفع القدرات البشرية من خلال زيادة المشاركة النشطة والفعالة للمواطنين من خلال تمكين الفئات المهمة وتوسيع خيارات المواطنين وقدراتهم والفرص المتاحة التي تضمن الحرية واكتساب المعرفة، وكذلك لتعزيز الإطار المؤسسي.[2]

يؤثر تفاعل العناصر البيئية المحيطة أيضًا على عملية تنمية الموارد البشرية، مما يؤدي أحيانًا إلى ترك البيئة.بصمات واضحة في تنمية الموارد البشرية، والاتجاهات السياسية، والظروف تتأثر الموارد البشرية بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية.هناك اتجاهات وسياسات عامة تركز على العنصر البشري وتهتم به.لأن التنمية، كما ذكرنا سابقاً، هي عملية متكاملة، فالظروف الاقتصادية تلعب دوراً هاماً في عملية التنمية.الموارد البشرية من حيث قدرتها على خلق فرص عمل وزيادة حجم الاستثمار علاوة على ذلك، السياسة الاقتصادية الجيدة لها تأثير إيجابي على الموارد البشرية.[3]

(1)موساللوزي، التنميةالإداريةالمفاهيم، الأسسوالتطبيقات، المرجعالسابق، ص6
(2)حسينعبدالقادر، الحكمالراشدفيالجزائروإشكاليةالتنميةالمحلية، المرجعالسابق، ص67
(3)موساللوزي، التنميةالإدارية، المفاهيمالأسسوالتطبيقات، المرجعالسابق، ص88

الفرع الخامس:التنمية الادارية:

التنمية الإدارية أساس التنمية الشاملة ونجاحها، فلا يمكن تحقيقها بدونها.لا يمكن تحقيق التنمية والتطوير والتقدم في ظل غياب إدارة علمية سليمة وواعية قادرة على تحقيق التقدم والإبداع، وتبدواهمية التطوير الإداري كعملية تستغرق وقتًا طويلاً تتطلب موارد بشرية، وهي فعالة لكنها تتطلب التعاون والتكامل بين جوانبها المختلفة، وكذلك توفير التخطيط.وتقوم الاستراتيجية على معايير علمية ومعلومات دقيقة وقد حققت نجاحاً في هذا المجال.تم تنفيذ التطوير الإداري بعناية وجهد كبيرين من أجل التطوير والتطوير المستمر للإدارة، ونتيجة لذلك وصلت إلى مستويات تطوير ناجحة قادرة على إعداد خطط استراتيجية للتطوير الإداري.لأنها الوسيلة العلمية الأكثر فاعلية في إجراء الإصلاحات الإدارية والتطوير في أساليب العمل الإداري وتنمية الموارد البشرية وصقل مهاراتهم وقدراتهم[1].

وعليه، فإن التطوير الإداري هوعملية تغيير خطة تستخدم الأساليب العلمية لتمكين الإدارة من تحديث الأنماط التنظيمية والسلوكية واتباع الهياكل الإدارية المناسبة وتكيفيها في إنارة المتغيرات البيئية ودعمها بالمهارات البشرية اللازمة وتحديث القوانين والتشريعات المعمول بها.، وكذلك تنمية وتطوير المعلومات والمهارات والمواقف وسلوك الأفراد.التنمية شاملة تتسم بالكفاءة والفعالية قدر الإمكان.[2]

المطلب الخامس: اهداف التنمية المحلية

يتلخصهدفالتنميةبتحقيقالرفاهالمتوازنوالشاملللأفرادوالجماعاتفيأيمجتمع، منخلالالاستخداماالأمثلللمصادروالثروات،

وينبثقمنهذاالهدفالعاممجموعةكبيرةمنأغراضالتنميةوأهمهامايلي:

- ✓ التخلصمنجميعمظاهرالفقرالعاموالتخلف
- ✓ تحقيقالاستقرارالاقتصاديبدرجةمقبولةوملائمة، بحيثتخفضمنالبطالة

(1)موساللوزي، التنميةالإداريةالمفاهيمالأسسوالتطبيقات، المرجعالسابق، ص8

(2)حسينعبدالقادر، "الحكمالراشدفيالجزائروإشكاليةالتنميةالمحلية"، المرجعالسابق، ص6

- ✓ تحقيقالعدالةالاجتماعيةوفقالمعاييرالمقبولةفيالمجتمع
- ✓ تفعيلكافةالطاقاتالوطنيةواستغلالهابشكليحققالنفعالعامدونتجاهلالنفعالخاص.
- ✓ تعزيزالقدراتالعامةللمجتمعفيالتعاملمعالبيئةالمحيطةمحلياوخارجياومواكبةالأفضلبالاستمرار.
- ✓ توفيرأساليبالعيشالكريمبكلظروفهوأبعاده.
- ✓ انهدفالتنميةهوتوفيرحياةأفضلللفردوهذاالهدففيحددذاتهيتطلبأكثرمنمجردالزيادةفيالدخلالقوميوالفردي

اختلفت أهداف التنمية المحلية التي حددتها الحكومات المحلية اختلافًا كبيرًا عن الأهداف العامة التي حددتها الدولة.ضرورة العمل على تحقيق الرفاه والتوازن الاجتماعي لجميع الأفراد والجماعات هوالهدف الأساسي للتنمية المحلية، بالإضافة إلى بعض الأهداف الأخرى التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- زيادة وتوسيع المشاريع الاقتصادية المحلية لتحقيق نمواقتصادي مرتفع.
- القضاء على الفقر والجهل والتخلف من خلال خلق فرص العمل من خلال المشاريع.ويؤدي ذلك إلى خفض معدلات البطالة وزيادة القوة الشرائية للأفراد، فضلاً عن الحد من الفقر وتوسيع الفرص الاقتصادية والهياكل التعليمية، مثل بناء المدارس في مختلف البلديات والمراكز السكانية، لا سيما في المناطق الرفيية ضمان تعليم الأطفال، وكذلك كسر عزلة هذه المناطق تدريجيًا ودفعها نحوالانفتاح والتحضر من أجل تحقيق التنمية.
- تحفيز السكان ودعمهم معنوياً للمشاركة في عملية التنمية، وجعلهم يشعرون بأنهم عنصر مهم وفعال في المجتمع، وأنهم قادرون على تقديم الخدمات المطلوبة للتنمية في مختلف المجالات.
- مساعدة الإدارة المحلية في التنمية والخروج من دائرة الفقر من خلال تقديم المساعدات لتنفيذ المشاريع وإزالة أوجه القصور.
- زيادة فرص التصدير للمشروعات الصغيرة غير التقليدية بالمناطق الجديدة؛
- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها؛

- دعم الأنشطة الاقتصادية المولدة للثروة وتشجيع إنشاء الأعمال التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك الأنشطة المنزلية وتعزيز شبكة الخدمات في المناطق الرفيية والحضرية، من خلال تكثيف وتنسيق الجهود.[1]
- إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية؛
- الاهتمام بالتهيئة الحضرية وتنميتها عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي
- القضاء على البناء غير اللائق الموجه لفئات ضعفية الدخل وذلك عبر توسع برامج السكن الاجتماعي.[2]
- عدم الإخلال بالتركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة والحد من الهجرات الداخلية من الرفي إلى المناطق الحضرية.
- زيادة التعاون والمشاركة بين الأهالي ومجالسهم المحلية مما يساعد في انتقال المجتمع المحلي من ثلاثة إلى أربعة.حالة اللامبالاة مقابل حالة المشاركة الفعالة.[3]
- تمديد عملية التنمية الشاملة، وكذلك رغبة المواطنين في الحفاظ على المشاريع التي تسهم في تنفيذها والتخطيط لها.
- زيادة القدرات المالية الحالية للمجتمعات المحلية، مما يسهم في تحسين أداء واجباتهم وزيادة استقلاليتهم ؛
- تنمية قدرات القيادات المحلية، للمساهمة في تنمية المجتمع المحلي.[4]

وبالتالي، فإن التنمية المحلية هي مبدأ البناء من الألف إلى الياء، حيث تعمل تنمية المجتمعات المحلية كنقطة انطلاق أولية لتنمية المجتمعات، والتنمية هي عملية شاملة تشمل جميع جوانب النشاط في المجتمع، مع الآخرين.حيث تتكامل فيه جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإدارية، مما يعني أنه مفهوم

(1) فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2022، ص37
(2)فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2022، ص38
(3)صبرينة حفص ورزيقة كنوز، " دور القطاع الخاص في التنمية المحلية دراسة حالة شركة االتصاالتأورويدو"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص حوكمة محلية وتنمية سياسية واقتصادية، 2022، ص.45
(4) نفس المرجع.

كلي وشامل يتضمن تثمين الإمكانات الذاتية المتاحة للاقتصاد الوطني وتبني نوعية الإنسان لأنها هي.أساس التغيير والتنظيم والسيطرة على الوسائل المتاحة.[1]

المبحث الثالث نظريات التنمية المحلية

المطلب الأول: نظرية اقطاب النمو

وفقًا لهذه النظرية، لا يظهر التطور في كل مكان في نفس الوقت، ولكنه يتجسد، فوق نقاط أواقطاب معينة للتنمية، مع شدة وتأثيرات متفاوتة على الاقتصاد ككل.اعتمد فرانسوا بيرولت على المؤسسة أوالشركة الكبيرة الرائدة كمحفز للنموعلى مستوى "المنطقة القطبية"، من خلال علاقات المدخلات.ومع ذلك، فإن المخرجات لم تسلط الضوء بشكل كافٍ على دور المواطن، أوالموقع المحلي المحدد، من خلال علاقة القرب الجغرافيوالاقتصادي في العملية التفاعلية والتراكمية لتشكيل "قطب النمو"، لذلك قيل إن المجال الجغرافي والاقتصاد لا يتفقون.[2]

من جانبه، حاول بايلينك وضع نظرية واتبع مفهوم "بيرو"، ثم أضاف مناقشة حول الاستقطاب في المجالات غير الصناعية الأخرى، وخلص إلى أنه إذا كانت الشركة قد خلقت النموالدافع، فيمكن أن يكون هذا النموعاملاًجانبياًأوعمود مشتق، لأنه إذا كانت الشركة تخلق دفعة في التصنيع، فيمكن أن يكون هذا النموقطبًا جانبيًا أوقطبًامشتقًا.يتم إنشاء الشاحنات بواسطة شركات صغيرة أوكبيرة لتزويد الشركة الأولى بالمطاط أوالزجاج المصنّع...على سبيل المثال. إن قطب النموهوتركيز مجموعة من الأنشطة والصناعات المترابطة في مساحة جغرافية، تمتد آثارها إلى المناطق المحيطة.نتيجة لذلك، فإنها تنموتطور المناطق المحيطة، مما يؤدي في النهاية إلى تنمية شاملة أووطنية.

المطلب الثاني: نظرية وسائل الاتصال

درس العديد من علماء الاجتماع المدينة والظواهر المرتبطة بها في ضوء مفهوم التفاعل البشري والعلاقات بين الأفراد، وخلصوا إلى أن السبب الرئيس

(1) -حسين بن الطاهر، "التنمية المحلية والتنمية المستدامة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد24، 2022، ص 421

(2)ونيهرابحأشرفرضا، معوقاتالتنميةالمحلية، رسالةالماجستيرفيعلماجتماعالتنمية، جامعةقسنطينة، .6559ص6

للنموالتوسع العمراني هوسهولة التواصل بين الأفراد، وحركة من واحد ومن مكان إلى آخر، ولكن النموالحضري لا يحدث بشكل مطرد، ولكن اتجاهات التقدم التقني لشبكة الاتصالات والمواصلات، المساهمة في تطوير طرق اتصال بديلة تسهل التفاعل الذي يحدث بين الأفراد داخل المركز الحضري، مما ينتج عنه نوع من النشاط والتفاعل بين أفراد المجتمع الذي يولد ديناميكية اقتصادية داخل المدن.

المطلب الثالث: استراتيجية النموالمتوازن

ظهرت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية مع الخبير الاقتصادي "راجنارنوركس" الذي كان يعتقد أن تحقيق التنمية "في الاقتصاد (سواء كان وطنياً أومحلياً) لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة.دون تجاهل أي قطاع، فإن التنمية في مراحلها الأولى، ولا بد من تصحيح الخلل وتحقيق التوازن في توزيع الاستثمارات والمشاريع بين القطاعات المختلفة، بحيث يكون نموها متوازنًا، ولا يتطور أي قطاع بنفس المعدل.كآخر.

تهدف هذه النظرية إلى التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية للسوق المحلي بدلاً من التصدير.لا يزال في مراحله الأولى بسبب عدم قدرة هذه السلع على المنافسة مع السلع الرائدة الأخرى في هذا المجال.يُعرف أيضًا باسم "نوركس"، وهواستخدام الموارد المحلية لسببين:

أولاً، تشجيعا الإنتاج المحلي والحركة والنشاط بين المؤسسات المحلية (العرض والطلب).

ثانياً، لأن شروط التبادل التجاري ليست في مصلحة الدول النامية، فهوفيتقر إلى الثقة في الاستثمارات الأجنبية.[1]

المطلب الرابع: نظرية النموغير المتوازن

تعتبر قيم هذه النظرية منتقدة لاستراتيجية النموالمتوازن لأنها تولد إنفاقًا استثماريًا كبيرًا غير فعال في الغالبلكونالظروف تتجاوز قدرة العالم النامي. وإن النمو المتوازن مستمد من النموالاقتصادي عبر التاريخ، بدءًا منالطلب على صناعات

(1)محمدعبدالعزيزعجيميةواخرون، مقدمةفيالتنميةوالتخطيط، بيروت :دارالنهضةالعربية، 6593، ص9.

محددة، حيث يميل المستثمرون إلى إنتاج سلع ذات طلب مرتفع، مما يؤدي إلى الإنتاج خلق طلب فائض على سلع أخرى من أجل توجيهها مرة أخرى نحوها.ونتيجة لذلك، كلما تم تصحيح الخلل، تظهر اختلالات أخرى، ويقول "هيرشمان": "ولكي تكسر الدول النامية الحلقة المفرغة للفقر، يجب عليها اتباع هذه الخطوات"، أي طريقة التنمية غير المتوازنة، مما يعني أن جميع القطاعات الاقتصادية لا يجب أن تنموبنفس المعدل، ومن الأفضل التركيز على بعض القطاعات الرائدة التي تولد مدخرات تعود بالفائدة على بقية الاقتصاد، إنه الأساس الذي تقوم عليه التنمية ".

تستند النظرية أيضًا إلى حرية الاستثمارات الخاصة في القطاعات التي يُنظر إليها على أنها تحقق أهدافًا فردية من قبل المستثمرين.على غرار نظرية النموالمتوازنالتي تنتهجها الدولة ومؤسساتها، وزيادة اهتمام المستثمرين بالمجموعة من القطاعات الاقتصادية، سيؤدي حتما إلى الحاجة إلى الاستثمار في قطاعات أخرى، مما يؤدي إلى تحقيق التوازن.ومع ذلك، فإن هذه النظريات غير كافية لتحقيق التنمية المحلية.بل من الضروري توفير آليات لإشراك المواطنين المحليين في هذه العملية التي تعد من أهم مكونات التنمية المحلية، لذلك سنحاول تحديد المشاركة في التنمية المحلية ومراحلها ومستوياتها المختلفة.[1]

(1)مصطفىأحمدخاطر، تنميةالمجتمعاتالمحلية، الإسكندرية :المكتبالجامعيالحديث، 1009، ص9

خلاصة الفصل الأول

ظهر من خلال استعراض النتائج الأدبي والدراسات السابقة، أن المجالس المحلية البلدية والولاية هما وسيلتان للتنظيم المحلي ومشاركة المواطن في إدارة شؤونه المجالس الشعبية المحلية المنتخبة. وقد انبثقت الحاجة الى المجالس المحلية لوجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية، وتمتع الهيئات الإقليمية بالشخصية المعنوية، وتمثيل المجالس المحلية بأسلوب الانتخاب. وعليه فهدف المجالس من الناحية السياسية هو توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة، ومنح المجتمعات المحلية الحرية في انتخاب مجالسها المحلية، وبالتالي تعزيز الديمقراطية والمشاركة.

تساعد اللامركزية في اتخاذ القرارات في الشؤون المحلية بسرعة وكفاءة للاستجابة لاحتياجات السكان المحليين والنهوض بمستوى الخدمات والتخفيف من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية. ويتيح نظام الإدارة المحلية فرصة حقيقية لتحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية، بما يتفق مع ظروفهم وأولوياتهم، وهذا يزيد من شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية مما يعزز ثقته بنفسه، ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، وهي خطوط أولى نحو تطوير روح المواطنة الحرة.

كما تبين من الفصل أن هناك مجموعة من نظريات التنمية أبرزها نظرية اقطاب النمو والتي تؤكد على أن التطور لايظهر في كل مكان في نفس الوقت، ولكنه يتجسد، فوق نقاط أو أقطاب معينة للتنمية، مع شدة وتأثيرات متفاوتة على الاقتصاد ككل. وكذلك نظرية وسائل الاتصال ونظرية استراتيجية النمو المتوازن التي تهدف إلى التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية للسوق المحلي بدلاً من التصدير. ونظرية النمو غير المتوازن.

الفصل الثاني:دور المجالس المحلية في تجسيد التنمية المحلية

خصص الفصل الثاني للوقوف على دور المجالس المحلية في تجسيد التنمية المحلية، وقد قسم على ثلاثة مباحث وثمانية مطالب، تضمن المبحث الأول دور المجلس الشعبي البلدي في إحداث التنمية المحلية، وشمل الموضوعات المتعلقة بالمخططات البلدية وأثرها في احداث التنمية المحلية، ومشاريع التنمية القطاعية ودعم التنمية المحلية، والصندوق المشترك للجماعات المحلية ودعم التنمية المحلية. أما المبحث الثاني، فقد تم تكريسه لبيان دور المجلس الشعبي الولائي في إحداث التنمية المحلية، وشمل الموضوعات الخاصة بتطور الاطر القانونية للمجلس الشعبي الولائي وأثره في إحداث التنمية المحلية، وكذلك مشاركة المجلس الشعبي الولائي في التخطيط المركزي للتنمية. في حين خصص المبحث الثالث للوقوف على أبرز معوقات مشاركة المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية، وتم التطرق من خلال مطالبه إلى المركزية الشديدة وأثرها على نشاطات المجالس المحلية، والثقافة السياسية السائدة في المجتمع المحلي، والقدرات الشخصية لدى المسؤول المحلي وأثرها على مخرجات المجالس المحلية

المبحث الأول: دور المجلس الشعبي البلدي في احداث التنمية المحلية

المطلب الأول: المخططات البلدية وأثرها في احداث التنمية المحلية

تعد التنمية المحلية أهم هدف تسعى إليه المجالس الشعبية المحلية البلدية وتحقيقه وفق البرامج التنموية المحلية، إن الوظائف الإدارية تشكل عبئا كبيرا على ميزانية الهيئات المحلية، وتخصص لها نسبا كبيرة من مجموع النفقات، رغم أنه لا يمكن إنكار أهمية ودور ما تقدمه من خدمات إدارية للسكان، وتدير المجالس المحلية

المرافق الإدارية والاجتماعية والاقتصادية المحلية، وبالتالي هناك ارتباط وثيق وتأثير متبادل بين المشاركة والتنمية، فالتنمية تتيح فرصا أكبر لتوسيع مجالات المشاركة، كما تخلق الحافز للمشاركة وممارسة المواطنين للضغوط على صانعي القرار لاتخاذ سياسات لصالح قضايا التنمية، وحتى تكون للتنمية ثمارها لابد وأن تعبر عن اهتمامات وقضايا المواطنين، فهم الهدف الأساسي للتنمية وأدوات تنفيذها، وفي غياب مشاركتهم لا يمكن تنفيذ البرامج التنموية.

الفرع الأول: مراحل التنمية المحلية

يتضمن هذا المطلب المراحل التي تمربها التنمية المحلية، وتوسيع اختصاصات البلديات في مجال المرافق الاقتصادية، ثم العقبات التي تواجه البلديات لتحقيق التنمية المحلية، وذلك من خلال الفروع التالية:

اولا - مرحلة التخطيط تعد مرحلة التخطيط أحد أهم مراحل التنمية المحلية، وتسبقها مرحلة الحوار والمناقشة، تمثل هذه المرحلة جمع المعلومات والمناقشات، وبلورة الاحتياجات، ووضع البدائل، وتحديد فكرة المشروع التي تعد نقطة البداية، فتحديد الاحتياجات وترتيبها من وظائف المواطنين، بما يتناسب مع ظروفهم وعاداهم وتقاليدهم، وحتى لا تقف هذه العادات عائقا أمام نجاح المشروعات واستمرارها من خلال ما يسمى بالمقاومة الاجتماعية[1]، أي ضرورة مراعاة البيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي، فقد تنظر الدولة باعتبارها الممول لهذه المشروعات إلى ما هواجدى للمواطنين لكنها ليست على دراية باحتياجاهم الحقيقية وعاداهم.إن هذه المرحلة تتسم بصغر حجم المشاركين إذا ما قورنت بالمراحل اللاحقة، لأنها تقتصر عادة على النخبة في المجتمع المحلي، والأفراد المهتمين بموضوع معين مما يمكنهم من المشاركة فيه، لأن هذه المرحلة تتطلب الاستعانة بالأفراد الذين تتوفر لهم المعرفة بالمجتمع والقدرة على تحديد المشاركين الآخرين الذين يجب أن يشاركوا في هذه المرحلة ممن لهم أفكار معينة ولديهم القدرة على تنفيذها، وبالتالي سيطرة الصفوة دون مشاركة جميع المواطنين، الشيء الذي يفقد المشاركة جزءا من مصداقيتها.تمارس هذه المرحلة من خلال آليات مباشرة كاللقاءات المباشرة بين الموظفين بإدارة التنمية المحلية، وممثلي الجمعيات المحلية والهيئات القائمة بهدف

(1) محسن جمعة محمد، المرتكزات ومحصلات التجربة العمانية لتنمية المجتمعات المحلية، في برنامج تنمية المجتمع المحلي ودور المعلومات في متابعتها وتقييمها، مركز التوثيق القومي، تونس، ص 138.

خلق المناخ الملائم للتعاون والاجتماعات الموسعة والمتواصلة، وآليات غير مباشرة مثل الإذاعة المحلية خاصة وإنها موجودة في كل ولايات الوطن وتغطي مختلف البلديات والتلفزيون، والجمعيات الاجتماعية.[1]

ثانيا - مرحلة التنفيذ تعتبر مرحلة التنفيذ أحد المراحل الهامة، لأن مشاركة المواطنين فيها القاعدة الأساسية لنجاح عملية التنمية المحلية، فموافقة المواطنين على المشروعات يشكل حافزا لبنائها واستعمالها، كما أن عملية المشاركة تزيد من المعرفة بما سيقدمه البرنامج، وتقوي من الالتزام بالتنفيذ من قبل المستفيدين، وبحسبان أن هذه المرحلة يتم فيها تحويل المصادر إلى نتائج على شكل خدمات، تأخذ المشاركة فيها أشكالا مختلفة أهمها.العون الذاتي الذي يتجه إليه المواطنون عندما يدركون أنهم أمام مشكلة تمس صميم مصالحهم.[2]

-نشاط الهيئات التطوعية.

بينما يقترح آخر طرقا للمشاركة في عملية التنفيذ تتمثل في:[3]

-اللجان الاستشارية على مستوى المشروع والتي تضم القادة المحليين الرؤساء المنتخبين للتنظيمات.

-تنظيم ورش عمل تشمل كل المواطنين في كل قطاع، الفلاحين، الموظفين...وبالتالي تعد مرحلة التنفيذ أكثر اتساعا في عملية المشاركة السياسية لأنها تشمل فئات مختلفة من المواطنين الذين يؤدون أدوارا معينة، والاستعانة بالبقية لزيادة معدل المشاركة بغض النظر عن كيفية مشاركتهم

ثالثا – مرحلة التقويم المقصود بمفهوم التقويم إصدار الحكم على الأشياء والعمل على تطويرها بناءا على هذه الأحكام، وبالتالي تعد هذه المرحلة أساسا لتحسين عملية التنمية المحلية واستمراريتها ويشكل حافزا للمواطنين عند مشاركتهم، لتقدير صعوبات العمل ودفعهم لمزيد من التجارب والمشاركة في العملية التنموية[4]،

(1)صمويل بول، الإدارة الإستراتيجية لبرنامج التنمية، ترجمة محمود برهوم، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، ص 127.

(2) يحفظ ولد محمد يوسف، الإدارة المحلية في موريتانيا بين الكفاءة والنيابة، القاهرة، ص 146.

(3)George Handle. Beneficiary Involvement in Project Implementation. Experience in the Bicol Rural Development Participation Review. Vol 1. No 1. Summer 1979. p 12.

(4) علي فؤاد احمد، إطار تقويم برامج و مشروعات التنمية الريفية قضايا و تساؤلات أساسية في التنمية الريفية، النهضة المصرية، القاهرة، 120 – 121.ص، 1993

يعد التقويم أساس الاستمرارية، ويشارك المواطنين في مرحلة التقويم بصورة مباشرة من خلال التعرف على آرائهم في برامج التنمية المحلية من حيث[1].

- ✓ توفرها بحسب حاجاتهم لها
- ✓ مناسبة شروط استحقاقها.
- ✓ مرونة وسهولة إجراءات الحصول عليها لمن يستحقها.
- ✓ تحقيق الأهداف التي خططت من أجلها.

تغطيتها لأكبر عدد من المواطنين بقياس العائد الاجتماعي والاقتصادي.كما أن المواطنين يشاركون في عملية التقويم بطريقة غير مباشرة من خلال الهيئات والمجالس المحلية المنتخبة التي تقوم بدور الرقابة والضبط، فهي تساعد على اكتشاف نقاط الضعف، وتقلل، بل وتمنع أحيانا المسئولين التنفيذيين من الوقوع في الخطأ، فذلك صمام أمان أمام احتمالات أية انحرافات[2].وهناك من ينظر إلى التقويم بأنه عملية فنية يقومبها الموظفون داخل تنظيمات التنمية المحلية، أوالخبراء من خارج هذه التنظيمات المحلية، أي أن دور المواطنين أن وجد فهوغير مباشر.[3]

الفرع الثاني: توسيع اختصاصات البلديات.

القانون المنظم للاستثمار في الجزائر تأثر بالعوامل السياسية والاقتصادية منها التخلي عن الاشتراكية وتبني نظام اقتصاد السوق في نطاق الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي وردت في دستور سنة 1989 ثم تلته مجموعة من القوانين منها قانون الاستثمار، والاستثمار في الجزائر تشرف عليه هيئتان هما:

- المجلس الوطني للاستثمار يرأسه رئيس الحكومة.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مقرها بالجزائر العاصمة ولها أجهزة محلية في الولايات.

أولا- الاستثمار الفلاحي

(1) محمد سيد فهمي، تقويم برامج تنمية المجتمع المحلي في المجتمعات المستحدثة، 1990، ص 215
(2) صمويل بول، مرجع سابق، ص 105.
(3) محمد سيد فهمي، مرجع سابق، ص 214.

.في إطار التحولات التي عرفها قطاع الفلاحة بات من الضروري دفع الاستثمار الفلاحي، وتطويره وفقا للوسائل والإمكانيات القائمة.إن الاتجاه إلى الريف خاصة المناطق الصحراوية مع حدود الأراضي الشاسعة وتوافر المياه ومن خلال التجارب التي أجريت فإن التربة والمناخ صالح لكل أنواع المنتجات الزراعية كالقمح، الشعير، الزيتون، الطماطم...الخ تبين أن النتائج دائما تكون إيجابية ويكون المردود مرتفعا وهذه المنتجات الزراعية وغيرها تعد المواد الاستهلاكية الأساسية للمواطن ويمكن أن تصدر للخارج [1]

يتضح أن الاستثمار الفلاحي يؤدي إلى زيادة مناصب العمل وزيادة الإنتاج، بذلك يخفف من أزمة البطالة المنتشرة في إقليم البلدية وله دور مهم وفعال في تحقيق التنمية الفلاحية ورفع الدخل الفردي للمواطن.

ثانيا ـ الاستثمار الصناعي.

إن قيام المجالس الشعبية البلدية بإنشاء وإدارة الصناعات الصغيرة وتشجيع الخواص على إنشائها منها الصناعات التقليدية والخفيفة، لأنها تسهم في النموالاقتصادي وتؤمن فرص العمل لفئة كبيرة من الشباب وتزيد من إيراداتها وتحقق الاكتفاء الذاتي، وتقلل من الاستيراد من الخارج في الأمور البسيطة التي يمكن تصنيعها محليا كالأدوات المنزلية، الألبسة، المنتجات الغذائية هذه المشروعات لا تحتاج إلى خبرة فنية عالية حيث تستعمل الخبرات المحلية وتستغل الموارد المتاحة.يمكن للصناعات الصغيرة أن تنموبصورة تدريجية لتصبح صناعات كبيرة، وباستخدام الوسائل التكنولوجية يؤدي إلى نشأة مجتمعات صناعية، مما يؤدي إلى زيادة مداخيل البلدية كهيئة محلية وزيادة الخدامات على المستوى المحلي.[2]

المطلب الثاني: مشاريع التنمية القطاعية ودعم التنمية المحلية

يعود لصالح صندوق التضامن للجماعات المحلية [3]

- الضرائب أوالحصص الضرائب التي يخصصها التشريع الجاريبه العمل.
- جميع الموارد التي يضعها القانون تحت تصرفها.
- الارصدة الدائنة الناتجة عن تصفية الضرائب والرسوم.

(1) سمير حكيم يوسف، المشاركة الشعبية والتنمية المحلية، القاهرة، 1980
(2) أحمد بوضياف، الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 335
(3)Yelles chaouch bachir ;le budget de l'état et de collectivitées locales ;OPU. ALGER.1989

- جميع الايرادات الاخرى الواردة في شكل هبات أووصايا.

يقوم مجلس توجيه صندوق المجالس المحلية المشترك بتوزيع هذه الموارد على المجالس المحلية حسب النسب التالية

- 55 % منحة التوزيع بالتساوي، والمرفق العام تمنح لقسم تسييرميزانية الجمعات المحلية.
- 05% المساعدات الاستثنائية للتوازن، تقدم للجماعات المحلية التي تواجه الاحداث والكوارث غير المتوقعة.
- 40% مساعدات للتجهيز والاستثمار، منها 25 تعود الى أفقر المجالس المحلية التي يتجاوز معدل الدخل الفردي فيها عشر قيمة المعدل الوطني للدخل الفردي من الموارد المخصصة للجماعات المحلية في السنة المالية المقصودة.

اما بالنسبة لتخصيص الضريبة المتساوية فأنها تمنح المجالس المحلية التي لا تكفي مواردها لتغطية تكاليف تسيير نفقاتها الالزامية بشرط امتثالها لما يلي:[1]

- التكاليف القياسية المعمول بها لتقدير تكاليف التسيير الالزامي
- جداول عدد المستخدمين المقرر في الهيكل التنظيمي المحدد طبقا للتنظيم الجاري به العمل.
- يحدد تخصيص الضريبة المتساوية تبعا للوظيفة المالية في اية جماعة من المجالس المحليةوحسبعددسكانها، كما يراعي في حساب مبلغه مايلي
- المعدل الوطني لكل فرد من الموارد المخصصة للجماعات المحلية
- معدل كل فرد من موارد المجالس المحلية المقصودة
- الفارق الايجابي للمعدلين سابقي الذكر المطبقة على عدد سكان المجالس المحلية المقصودة.

وتستفيدالمجالس المحلية التي يكون فيها معدل موارد كل فرد فيها ضعيفا جدا زيادة في تخصيص الضريبة المتساوية حسب الشروط التي ينص عليها قرار وزير الداخلية والمجالس المحلية. اما بالنسبةلصندوق الضمان للمجالس المحلية فأن

(1) نصر الدين بي طيفور ، أي استقلالية للجماعات المحلية الجزائرية ؟ الادارة مجلة المدرة الوطنية للأدارة، المجلد 111 ,العدد 22-2001

موارده تتكون من مساهمات الولايات والبلديات حسب معدلات تحدد سنويا بواسطة قرار وزاري مشترك بين وزير المالية ووزير الداخلية والمجالس المحلية.[1]

المطلب الثالث: الصندوق المشترك للجماعات المحلية ودعم التنمية المحلية

الفرع الاول تعريف الصندوق المشترك للجماعات المحلية

يعدالصندوقالدشتَّكللجماعاتالمحليةمؤسسةعموميةذاتطابعإداري، تتمتعبالاستقلالية 1986 الذييحددكيفية 266 /11/ الدؤرخفي / 04 الداليةوالشخصيةالدعنوية، وذلكبمقتضىالمرسومرقم86 تسميتَهوتنظيمه، وقدتمإنشاؤهلتقليصاحتياجاتالمجالسالمحليةمنالمواردالمالية، ليتولىتسييرصندوقالضمانوصندوقالتضامن،

كمايستَالصندوقالمشتَّركللجماعاتالمحليةمنقبلرئيسالتوجيهبرئاسةوزيرالداخلية، ويضم هذاالمجلسأربعةعشرعضوا(14)منهمسبعة (07) منتخبينوسبعة (07) معينين.(يتمثلالأعضاءالمنتخبونفيرئيسينللمجلسالشعبيالولائيمنتخبينمنطرفنظرائهمعلىالمستوى الوطني، بحيثيمثلاحدهمامنطقةالوسطالشرقيوالأخرمنطقةالوسطالغربيوخمسة(05)رؤساءبلدياتمنتخبينمنقبلنظرائهملطولمدةالعهدة، حيثيمثلونمناطق(الشرق، الغرب، الجنوبالشرقي، الجنوب الغربي)، أماالأعضاءالمعنيونفيتمثلونفيوالييعينهوزيرالداخلية، ممثلعنوزارةالداخليةوالمجالس المحلية، وثلاثةممثلينعنوزارةالمالية، بالإضافةإلىمديرينعامينمنالوكالةالوطنيةللتهيئةالعمرانية، وبنكالتنميةالمحليةBDL.

الفرع الثاني تنظيم صندوق المجالس المحلية المشترك ومهامه

اولا مجلس التوجيه ومكوناته

يشرف على صندوق المجالس المحلية المشترك مجلس توجيه ويسيره مدير، ويتكون هذا المجلس الذي يرأسه وزير الداخلية والمجالس المحليةأومن يمثله من

- خمسة رؤساء مجالس شعبية بلدية ينتخبهم زملاؤهم مدة عضويتهم
- رئيس مجلس شعبيين ولائيين ينتخبهما زملاؤهما مدة عضويتهما
- ممثل وزارة الداخلية والمجالس المحلية

(1)TAIB ESSAID ; Territoire téritorialité et participation dans la commune algérienne , Ed L'Hermattan- Gret , Rabat.1997.

- ممثلين اثنين لوزارة المالية
- ممثل لوزارة الداخلية
- المدير العام للوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية اوممثله
- المدير العام لبنك التنمية المحلية اوممثله

ثانيا كيفية المداولة

يشارك مدير صندوق المجالس المحلية المشترك في اجتماعات مجلس التوجيه مشاركة استشارية، ويتولى كتابته وكما يمكن للمجلس أن يدعوللحضور جلساته جميع الاشخاص الذين يمكنهم أن يفيدوه في مناقشته حضورا استشاريا بحكم مهامهم أواختصاصاتهم. كما يجتمع مجلس التوجيه ثلاث مرات عل الاقل في سنة كلما استدعاه رئيسه الى الاجتماع. ويصادق مجلس التوجيه على مداولاته بالاغلبية البسيطة لاصوات اعضائه الحاضرين، وفي حالة تعادل الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا علما انه لا تصح مداولات مجلس التوجيه الا بحضور ثلثي من أعضاءئه، وإذا لم يبلغ النصاب عقد مجلس التوجيه اجتماعا بعد استدعاء ثان،وهنا تصبح مداولاته صحيحة مهما كان عدد أعضاءه الحاضرين، ويوقع الرئيس وكاتب المجلس محاضر المداولات، ثم تدون هذه المحاضر في دفتر خاص مرقوم يوقعه الرئيس.

ثالثا المسائل المتداول فيها

يتداول المجلس في المسائل التالية

1- التنظيم الداخلي لصندوق الجماعات الملية المشترك
2- البرامج السنوية والمتعددة السنوات
3- مشاريع الميزانية
4- البرامج السنوية والمتعددة السنوات
5- مشاريع الميزانية
6- تسيير المدير والحسابات المالية

تعرض مداولات المجلس قبل تنفيذها على وزير الداخلية والمجالس المحلية ليوافق عليها، واذا لم تحصل الموافقة على الميزانية في بداية السنة المالية أمكن المدير أن يلتزم بالنفقات الضرورية لعمل المؤسسة، وينفذ الالتزامات فيحدود اعتمادات السنة المالية السابقة.

رابعا المدير ومهامه

يعين المدير بمرسوم، وتنتهي مهامه بالطريقة نفسها، ويتولى هذا الاخير حسن سير المؤسسة في إطار التنظيم المعمول به، ووفق مداولات مجلس التوجيه، ويمكنه أن يفوض امضاءه تحت مسؤوليته، وبعد موافقة وزير الداخلية والمجالس المحلية الى موظفين موضوعين تحت سلطته.

- يمارس المدير السلطة السلمية على مجموع مستخدمي المؤسسة، ويمثل صندوق المجالس المحلية المشترك في جميع أعمال الحياة المدنية، ويعين الاعوان في جميع الوظائف التي لم يتقرر طريقة أخرى للتعيين بها، وينهي مهام الاعوان الذين يمارسون هذه الوظائف في إطار القوانين الاساسية اوالتعاقدات السارية عليهم.
- يساعد مدير صندوق المجالس المحلية المشترك نواب مديرين الذين يعينهم وزير الداخلية والمجالس المحلية بقرار.
- يعد المدير مشاريع الميزانية والحسابات الادارية وجميع الوثائق الاخرى التي يتداول مجلس التوجيه فيها، ويلتزم بالنفقات ويأمر بصرفها ويعد أوامر الايرادات في حدود التقديرات المقررة لكل سنة مالية.
- يوجه في نهاية كل سنة مالية تقريرا عاما عن النشاط الى وزير الداخلية والمجالس المحلية، ويعد الحصيلة العامة للتدخلات ومشروع برنامج العمل الذي يعرض على الحكومة.

الفرع الثالث: موارد صندوق المجالس المحلية المشترك

لقد بلغت موارده في الثلاث سنوات الاخيرة من صندوق الضمان ما متوسطه 800.000.000 دج، وموارده من صندوق التضامن خلال الفترة نفسها 100.000.000.000دج ، التي تمثل القطاعات ضريبية يخصها التشريع الجبائي الجاري العمل به.

-5% من حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة

- 80%من حصيلة قسيمة السيارات

- 5.5 %من حصيلة الرسم على النشاط المهني

-10%من حصيلة الرسم على القيمة المضافة للنشاط الداخلي.

-15%من حصيلة الرسم على القيمة المضافة للنشاط الجمركي.

-50 % من حصيلة الرسوم على الصيد البحري....الخ.

اما الجزء الاكبر والمهم في تمويل هذا الصندوق فهوات من الاعانة المقدمة من الاعانة 168.038.000.000 دج , من اصل 387.178.344.000دج , أي ما يقارب 43 % من ميزانية تسيير الوزارة.

وفي سنة 2012 بلغت هذه الاعانة 244.476.827.000 دج من أصل الاعتماد المخصص للوزارة 629.343.771.000دج أي مايقارب 39%.

وفي سنة 2013 كانت كانت هذه الاعانة في حدود 214.195.000.000 دج من أصل الاعتماد المخصص للوزارة والمقدر ب 566.450.318.000 دج أي ما يعادل 38 %.

أما في سنة 2014 فان هذه الاعانة قدرت ب 184.950.570.000 دج من اصل الاعتماد المخصص للوزارة 540.708.651.000 دج, أي حوالي 35 %.

ومما سبق نستنتج ان الصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL, ممول من طرف وزارة الداخلية والمجالس المحلية في حدود 40 % والذي يوضح مدى هيمنة المركزية على اللامركزية.

المبحث الثاني: دور المجلس الشعبي الولائي في احداث التنمية المحلية

المطلب الأول: تطور الاطر القانونية للمجلس الشعبي الولائيواثره في احداث التنمية المحلية

تقومالمجالسالشعبيةالولائيةفيإطار الاختصاصاتو الصلاحياتالمخولةلهاقانونابإصد اروتنفيذالقرار اتالتيتتخذهافيمختلفالجوانبمنأجلتحقيقالمصلحةالعامةواشباعحاجاتالمواطن ين،

ومحاولةتحقيقالاكتفاءالذاتيالمحليوتحقيقالتنميةالمحلية.يعدالمجلسالشعبيمخططاللتنميةعل ىالمدىالمتوسطبالاعتمادعلىالبر امجالوسائلالمعبأةمنالدولةفيإطار مشار يعالدولةوبر امجال بلديةللتنمية،

ويعتمدهذاالمخططكإطار للترقيةوالعملمنأجلالتنميةالاقتصاديةوالاجتماعيةللولاية، كمايقومالمجلسبمناقشةالمخططويبديااقتر احاتهبشأنه[1].وفيإطار المخططالمذكوريقومالم جلسالشعبيالولائيبمايلي

(1) -80المادة 18 منقانونالولايةرقم4

- تحديدالمناطقالصناعيةالتيسيتمإنشائهاويسهمفيإعادةتأهيلالوظائفالصناعيةومنا طقالنشاطفيإطار البرامجالوطنيةلإعادةالتأهيل.
- يسهلاستفادةالمتعاملينمنالعقار الاقتصادي.
- يسهلويشجعتمويلالاستثمار اتيالولاية.
- يسهمفيإنعاشنشاطاتالمؤسساتالعمومية المتواجدةبالولايةوذلكباتخاذكلالتدابير الضرورية[1].
- يطور المجلسالشعبيالولائيأعمالالتعاونوالتواصلبينالمتعاملينالاقتصاديينومؤسسا تالتكوينوالبحثالعلميوالإدارةالمحليةمنأجلالترقيةوالإبداعفيالقطاعاتالاقتصاديةو يعملعلىترقيةالتشاور معالمتعاملينالاقتصاديينقصد
- ضمانمحيطملائملللاستثمار.
- يبادر المجلسالشعبيالولائيبالاتصالمعالمصالحالمعنيةالمتعلقةبترقيةوتنميةهياكلا ستقبالالاستمارات[2].
- إنالتنميةالمحليةتعنيتغيير البنيةالاقتصاديةوالاجتماعيةللمجتمعالمحليبواسطة
- جملةالسياساتوالبرامجالحكوميةتكونالأجهزةالمركزيةوالمحليةللدولةدورفعالفيم جالتصميموالإعدادوالإشرافعلىتنفيذمخططاتالتنمية الاقتصاديةوالاجتماعيةالمحل يةفيالولاية.[3]

إنتدخلالمجالسالشعبيةالولائيةفيمجالالتنميةالمحليةبالولايةيكونمنخلالمشاريعتنم ويةتنشئهاالولايةإضافةإلىالمشاريعالمحليةللبلديات،

ويتميز عملالولايةوالمجالسالشعبيةالولائيةبالطابعالمكملللعملالبلديات.

هناكعدةوظائفأسندتللمجالسالشعبيةالولائيةفيمجالالتنميةالمحليةوتحقيقالرفاهيةل سكانالولاية،

وذلكبالاستعانةبكلالامكانياتالماديةوالبشريةالمتاحةوبكلقوتهاالتنظيميةوالقانونيةالتيت حددهاالاهدافوالمجالاتالتيتخصعملها.كماأناعتبار هذهالمجالسأكثرقربامنالمواطنوأكث رتمثيلاللدولةوتفاعلامعالحياةالاجتماعيةالعامةللمجتمععلىالمستوىالمحليقدأناطبهاتط

(1) -80مادة 11 منقانونالولايةرقم41
(2)المادة -04 33 منقانونالولايةرقم99
(3)جعفريعبدالرزاق، التنميةالمحليةفيظلالاصلاحاتالسياسيةوالاقتصادية، رسالةماجستر، كليةالعلومالسياسيةوالاعلام، جامعةالجزائر، 2003، ص21

ويرالمصلحةالعامةالمحلية،

وتحقيقالإصلاحالإداريوتطويرالخدماتالمقدمةللمواطنينوتحسينها[1].

كمايسهمالمجلسالشعبيالولائيفيمجالالسكنوذلكبإنجازبرامجالسكنوالمساهمةفيعملياتتجديدواعادةتأهيلالحظيرةالعقاريةوكذاالحفاظعلىالطابعالمعماري[2].

المطلب الثاني: مشاركة المجلس الشعبي الولائي في التخطيط المركزي للتنمية

من الضروري إدارة شؤون الوحدات المحلية من قبل مجالس منتخبة تمثل الإدارة العامة لمواطني الوحدة، فالمواطنين أدرى بتحديد مشاكلهم والعمل على حلها بالأسلوب الذي يرونه مناسبا، فالمجالس المحلية هي هيئات الإدارة العامة للمجتمعات المحلية.إن الأصل في تشكيل المجالس المحلية المنتخبة يكون بالانتخاب المباشر، ذلك أن الباعث على نشأة نظام الإدارة المحلية باعث سياسي وهي الأقرب إلى الأهالي ماديا ومعنويا، بالإضافة إلى أن الانتخاب المباشر ضروري لدعم استقلال السلطات المحلية في مواجهة الحكومة المركزية، ولأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية تقوم أساسا على المشاركة الشعبية في التخطيط والإدارة والتنفيذ.

صحيح أن السلطة المركزية تخلت عن سلطتها ذات الطابع المحلي لصالح الوحدات المحلية، ولكنها احتفظت بحق الرقابة والإشراف عليها حتى تضمن أنها تسير بالشكل الذي يتناسب مع السياسة العامة والمصلحة العامة للدولة، فالرقابة إذ تكون ضمن الفلسفة الأساسية التي ينص عليه مبدأ اللامركزية الإدارية وألا يخرج عن ذلك المفهوم حتى تبقى الإدارة المحلية متمتعة باستقلاليتها.وإذا كانت الرقابة والإشراف ركنا من أركان وجود نظام الإدارة المحلية ومقوماتها حسبما اتفق عليه الباحثون، فإن هناك مجموعة من الأهداف تتوخاها الحكومة المركزية لمنفعة وخدمة المواطنين من أهمها :

- تأكيد الوحدة السياسية والإدارية للدولة باعتبار الإدارة المحلية ما هي إلا نظام فرعي من النظام العام للدولة وأجهزتها.

(1)عكوشيعبدالقادر، التنظيمفيالمؤسساتالادرةالمحلية، رسالةماجستركليةالعلومالانسانيةوالاجتماعية، جامعةالجزائر 2005 ص2

(2)الجمهوريةالجزائريةالديمقراطيةالشعبيةالجريدةالرسمية، منقانونالولايةرقم-9 / 04 ، المواد909 -99 .

- التأكيد على أن الإدارة المحلية تعمل وفق القوانين والأنظمة التي تصدرها الحكومة المركزية.
- ضمان حسن سير الخدمات المحلية وقيام الإدارة المحلية بتأديتها بكفاءة وفعالية معيار لنوع ومستوى الخدمات المطلوب تقديمها للسكان، وبتعاون وثيق بين الإدارة المركزية والإدارة المحلي، بما يكفل لهما اكتشاف نقاط الضعف وتعديلها للأحسن[1].

(1) محمد محمود الطعامنة، مداخلة بعنوان:نظم الإدارة المحلية (المفهوم، الفلسفة، الأهداف). الملتقى العربي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، صلالة، سلطنة عمان، يومي 20/18 أوت 2003، ص11

المبحث الثالث: معوقات مشاركة المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية

المطلب الأول: المركزية الشديدة وأثرها على نشاطات المجالس المحلية

الفرع الاول تعريف المركزية الادارية

بعدأنتمالتعرضفيالفصلالأوللمفهومالمركزيةالإدارية، وتحليلمختلفجوانبه، تبينأنالنظامالمركزييتميزبميزتينأساسيتين؛

الأولىأنتركيزجميعالسلطاتالإداريةفييدالدولةوحدها،

والثانيةأنيكونالمرجعالنهائيوالحاسمهوالوزير، الذييصدر جميعالقراراتالتيتنظمكلشؤونالبلادمنأكبرإلىأصغروحدةإدارية.وهكذايبدوانالمركزيةالمطلقةبهذاالشكلصعبةالتحقيق، خاصةأمامالتوسعالكمي الهائلفيوظائفالدولةوخدماتهاوهذامايجعلهاتلجألبعضالأساليبلتخفيفهذه المركزية.

الفرع الثاني أركانالمركزيةوصورها:

اولا -التبعيةالتدرجيةأوسلمالتدرجالإداري

إنفكرةالتدرجالإداريكأحدأهمعناصرالنظامالإداريالمركزيتعني": خضوع الموظفلمايصدرهرئيسهالمباشرمنتعليماتوأوامرويتمترتيبهذهالتبعيةفيسلم إداريتدرجيمنأعلىإلىأسفل،

حتىأدنىدرجاتالإدارةولايمكنللمرؤوسأنيعترضعنأوامرمرؤوسيه"[1]

كماتعنيفكرةالتدرجالإداري": أنيتخذالجهازالإداريأوهيكلالنظامالإداريفي الدولةالمتكونةمنمجموعةمنالأجهزةوالوحداتالإداريةالمختلفةومجموعةالقواعد القانونيةوالفنيةالمكونةلهوالمتكونأيضامنمجموعةالعامليناالعامين، الذينيعملونباسمالدولةولحسابها،

يجبأنيتخذهذاالهيكلشكلوهيئةمثلثأوهرممترابطومتتابعالدرجاتوالمستوياتوالطبقاتيعلوبعضهافوقبعض"[2]

تجدرالإشارةهنامنخلالهذينالتعريفيين،

إلىأنهيجبأنترتبطكلدرجةمندرجاتالسلمالإداريالتدرجيبالدرجةالتيتعلوهامباشرة، برابطةالتبعيةوالخضوع والطاعة،

(1)عمرصدوق، **دروسفيالهيئاتالمحلية**، ديوانالمطبوعاتالجامعية، الجزائر، 1988، ص13
(2)عمارعوابدي، **القانونالإداري**، ديوانالمطبوعاتالجامعية، الجزائر، 2007، ص205

بالدرجةالتيتدنوهابعلاقةالهيمنةوالسيطرةوأنأيخللفيهذهالرابطةيعرقلمنحسنسيرالوظيفةا لإدارية.

ثانيا السلطةالرئاسية:

يمكنأنتعرففكرةالسلطةالرئاسيةقانونياوفنياتعريفاعاماباأنها :

"القوةأوالديناموالذييحركالتدرجوالسلمالإداريوالقائمعليهالنظامالإداريوالمركزيفيالدولة"[1]

كماأنمفهومالسلطةالرئاسيةفيعلمالإدارةالعامةوالقانونالإداريهي :

"حقوسلطةاستعمالقوةالأمروالنهي، منأعلىطرفالرئيسالإداريالمباشروالمختصوواجب المختص.[2]

كماتعرفالسلطةالرئاسيةبأنها :

"مجموعةمنالاختصاصاتيباشرهاكلرئيسفيمواجهةمرؤوسيهوتجعلهؤلاءالمرؤوسينيرتبطونبهبرابطةالتبعيةوالخضوع"[3]

توجههذهالسلطةعلىكافةمستوياتالتسلسلالإداري،

حيثيمارسهاالوزيرعلىكلالعامليبالوزارةعلىاختلافدرجاتهمالوظيفية،

كمايمارسهاالواليعلىكلالعاملين بالولاية، حيثيمارسهاكلرئيسعلىمرؤوسيه، حتىأدنىمستوياتالهرمالوظيفيوتقومفكرةالسلطةالرئاسية،

علىحقاستعمالالسلطةالأمروالنهيالإلزاميةمنطرفالرئيسعلىمرؤوسيه،

كماتقومكذلكعلىواجبالالتزاموالطاعةوالخضوعوالتبعيةمنطرفالموظفينأوالمرؤوسين.

الفرع الثالث صورالمركزيةالإدارية:

إنالمركزيةفيمعناهاالمطلقتعنيتمركزالسلطةبكافةجزئياتهاوعمومياتهافي أيديالوزراءومكاتبهم، بحيثلايكونلممثليالدولةالآخرينأيةسلطةفيتسييرالشؤون المحلية ولكنمايلاحظمنالناحيةالعمليةأنهذاغيرممكنفالوزيرلايعملمنفرداولكنهيستعينبعددكبيرمنا لعاملين، الذينقدتبتعدعنهمقراتهم، حتىإلىخارجالوطنكالقنصلياتمثلا، وهذامايجعلتطبيقالمركزيةبالمفهومالذيسبقذكرهأمرا مستحيلاوهذاماأدىإلىضرورةتوزيعبعضالصلاحياتعلىموظفينغيروزاريينوهنا

(1)نفسالمرجعالسابق، ص206

(2)نفسالمرجعالسابق، ص206

(3)مصطفىأبوزيدفهمي، **الوسيطفيالقانونالإداري**، ط1 ، دارالمطبوعاتالجامعية، الإسكندرية، جمع، 1995) ص71

قدتأخذالإدارةالمركزيةصورةمتطرفة أي الشديدة أومعتدلة، حسبالطريقةالتيتوزعبهاالاختصاصاتوذلككمايلي:

اولاالتركيزالإداريأوالمركزيةالكاملةأوالمتطرفة

يعرفالتركيزالإداريعلىأنه :

"تركيزكلالسلطاتالإداريةفيأيديالرئيسويمتنععلىباقيالممثلينوالموظفينأنيمارسوأيةسلطةف يتصريفالشؤونالإدارية، بل يجبالرجوعإلىهذاالرئيسفيكلصغيرةوكبيرة.

يبدومنخلالهذاالتعريفأنالتركيزالإداري، يعنيحصروتجميعالسلطةالإداريةوتركيزهافييدسلطاتالإدارةالمركزيةللدولةالوزارة (ثمالولاية) ، فالتركيزالإداريأوالوزاريكمايطلقعليه، يحملصورةمتطرفةمنصورالمركزيةالإداريةبحيثتقصردورالهيئاتالمحليةوالوحداتالأخ رىفيتنفيذماأصدرهالرؤساءفيقمةالسلمالإداري منقرارات، دونامتلاكأيسلطةفيمناقشتهاأوالاعتراضعنهافالوزيرينفردوحدهبكلالصلاحياتالمتعلقةب سلطةالبثالنهائيفيالقرارات.

لكنهذهالصورةالمتطرفةمنالمركزية، مستحيلةالتحقيقفيميدانالممارسة، لذالا توجدأيدولةمنالدولالحديثةتتبعها، خاصةوأنأعباءواحتياجاتومسؤولياتالدولةقد ازدادت، وزادمعهاالنشاطالإداريوتعقدوأصبحيتعذرعلىالوزيرأنيبتقرارفيكل صغيرةوكبيرةومنثمأصبحتوزيعالاختصاصاتداخلالجهازالإداريالمركزيضرورة لامناصمنها.

ثانيا. عدم التركيز الإداري أو المركزية المعتدلة

يعرف عدم التركيز الإداري على أنه :

"صورة منصور المركزية بمقتضاها يستقيل ممثلا للسلطة المركزية، بتصريف بعض الأمور الإدارية دون الرجوع للسلطة المركزية على أن هذا الاستقلال لا يمنع السلطة المركزية، من ممارسة السلطة الرئاسية الكاملة على هذا الموظف"

هذا يعني أن عدم التركيز الإداري فيه نوع من المرونة والاعتدال في ممارسة المركزية، بحيث يمنح بعض الاستقلالية ولو محدودة للسلطات والوحدات التابعة للوزارة بالبث والتصرف في بعض الأمور وحتى اتخاذ بعض القرارات دون الرجوع إلى الوزير بالعاصمة وقد يكون عدم التركيز الإداري إما بنص تشريعي قانوني أو إما بتفويض الاختصاص من طرف الوزير وهذا من شأنه أن يخفف بعض الأعباء عن الوزارة والمصالح المركزية، كما يولد نوعا من المرونة والسرعة في معالجة الأمور والمشكلات التي تتطلب حلولا مستعجلة، كما يعتبر عدم التركيز الإداري خطوة إيجابية نحو اللامركزية.

ما يلاحظ أنه بالرغم من بعض مزايا الإدارة المركزية والمتمثلة في توحيد الإدارة في الدولة، بما يؤدي إلى إرساء سلطة الحكومة واستقرار أكثر للبلاد وبالرغم من أن طريقة التعيين التي تأخذ بها الإدارة المركزية، تمكنها من انتقاء أكثر الأشخاص كفاءة وتأهيلا للمناصب التي تتطلب الخبرة الفنية والإدارية والقانونية ... إلا أن من عيوبها البطء في إنجاز المعاملات نتيجة الروتين الإداري والبيروقراطي المتولد عن كثرة الرئاسات في الإدارة المركزية، كما يمكن أن تكون المركزية سلاحا خطيرا في يد الحكام والرؤساء الإداريين يضغطون بواسطته على المواطنين، خاصة إذا صاحبت عطيل تصريف الأمور سوء نية، كما تؤدي المركزية إلى إثقال كاهل الدولة بصغائر الأمور مما يشغلها أو يعطلها عن حل كبار الأمور وهذا ما دفع بعض الدول إلى إيجاد سبل أكثر نجاعة في التنظيم الإداري.[1]

(1) فهيمة سعد الدين الشاهد، **التكامل بين الإدارة المركزية والمحلية في إعداد وتنفيذ ومتابعة المخططات العمرانية**)، ص9 ، مجلة المدينة العربية، الكويت، العدد 114 ، 2003

المطلب الثاني: الثقافة السياسية السائدة في المجتمع المحلي

تختلفمعوقاتالتنميةالمحليةمنبلدلآخرومنمنطقةإلىأخربداخلالبلدنفسه ومنمرحلةزمنيةلأخربوذلكبتأثيرالعواملالاقتصاديةوالاجتماعيةوالسياسيةوالثقافية لكلمجتمع.

فمعوقاتالتنميةالمحليةالتيعرفتهاالتنميةالمحليةفيالجزائرمثلا، اختلفتكثيراباختلافالمراحلالاقتصاديةوالسياسيةالتيمرتبهاالجزائرمنذالاستقلالإلىوقتنا الحاضروله ذانجدأساساتصنيفيةكثيرةيعتمدعليهاالباحثونفيهذاالمجال، فهناكمن يقسممعوقاتالتنميةالمحليةإلىعواملداخليةوأخرىخارجيةوهناكمنيصنفهاحسب المجالالاقتصاديأوالاجتماعيأوالسياسيوهناكمنيرجعهذهالمعوقاتإلىعوامل ثقافيةوحضارية، بمعنىدراسةالمشكلاتالمحليةوالخارجيةالتييمكنأنتعرقلالمسار التنموي، باعتبارأنالتنميةعمليةتغييرحضاريوغيرهامنالتصنيفاتالأخرى، إلاأنناوجدمعظمالباحثين، يرجعونأهمالمعوقاتالتيتعترضالتنميةالمحليةإلىالعوامل التالية:

الفرع الاول اللامركزيةالإدارية

بعدأنتمالتعرضلمفهوماللامركزيةالإداريةفيالفصلالأول، يمكنعرضأهمصورها، كمايلي-:

اولا صورالامركزية :تأخذاللامركزيةالإداريةفيالعملصورتينهما:

1- اللامركزيةالإقليمية(DécentralisationTerritoriale)

تتحققهذهالصوربأن :

"يمنحجزءامنإقليمالدولةالشخصيةالمعنويةوسلطةإدارةمرافقهالمحليةبالاستقلالالماليوا لإداري، بمعنىأناللامركزيةالإداريةتعملعلىخلق هيئاتإقليميةتتمتعبالشخصيةالمعنويةوالاستقلالالماليوالإداريعنالدولةللقيامبإدارة جزءمنإقليمالدولة"[1]

يعدالانتخابمنأهممقوماتاللامركزيةالإقليمية، حيثيعدركناأساسيالاستقلالالشخصاللامركزي، أيتتمتعبالشخصيةالمعنويةأيأنيكونللهيئةالتيتتمتعبهاذمة ماليةمستقلةوأهليةالتصرفاتالقانونيةضمنالحدودالتييعينهاإنشاؤهاأوالتييقرها القانون.[2]

(1)محيالدينالقيسي، **مبادئالقانونالإداريالعام**، منشوراتالحلبيالحقوقية، بيروت، 1999، ص11
(2)خالدقباني، **اللامركزيةومسألةتطبيقهافيلبنان**، ط1 ، منشوراتعريدات، بيروت، لبنان، 1981، ص84

حيثتعدفكرةالشخصيةالمعنويةمنأنجعالوسائلالفنيةفيتحقيقاللامركزيةالإداريةكأسل
وبإداري،
يوزعاختصاصاتالسلطةالإداريةإقليمياومصلحياويوزعالصلاحياتويحددالعلاقاتفيمابينه
ا، كمايتوجبعلىالشخصاللامركزيالإقليميأن
يديرنفسهبنفسهأوعنطريقانتخابأعضاءأومرشحينينتمونإلىالإقليمالذييمثله،
ذلكأنالعضوالمنتخبيشعردائماباأنهيستندإلىالقاعدةالشعبية،
التييمثلهاوالتيتشجعهعلىالاعتراضوالاقتراحبمايحققمصلحتهاوتنميةإقليمها.

2-اللامركزيةالمرفقيةأوالمصلحيةأوالفنية

قدتستدعيالظروفأحيانااأنتكونطريقةاختيارأعضاءبعضالهيئاتالمحليةهيالتعيينوليس
الانتخابوذلكلأسبابفنيةأوتقنية،
فهناكبعضالمرافقتتطلببعضالمهاراتوالخبراتالفنيةوالتقنية،
التييصعبتوفرهافيالأعضاءالمنتخبينلإدارةهذه المرافق.

ويمكنتعريفاللامركزيةالمرفقيةأوالفنيةبأنها :
"توزيعالعملطبقاالطبيعةالنشاطاتونوعالمرافقوالمشروعات،
التييتمبعليهاهذاالنشاطواللامركزيةالمرفقيةهيعبارة
عنأجهزةإداريةخاصةمستقلةعنالدولةولهاشخصيتهاالمعنويةوميزانيتهاالخاصة
وتباشراختصاصاتهابنفسهاوبمحضإرادتهاوتسيرحسبإجراءاتخاصة".

هكذايتضحأنأساساختيارالأعضاءفياللامركزيةالمرفقية،
لايتمعنطريقاعتباراتسياسيةوإنمايتموفقاعتباراتفنيةموضوعية،
تتطلبهاإدارةالمرافقويمكن
القولإنكلامناللامركزيةالمرفقيةوالإقليميةتتمتعانكنظامانإداريانبالشخصية المعنوية،
ومايترتبعنهامنتوابعوآثار،
إلاأناللامركزيةالإقليميةمهماتعددتالأشخاصينظمهاقانونواحد،
أماللامركزيةالمرفقيةفلاتخضعلأحكاممموحدةويسريعليهاقانونواحدبليطبقعلىكلمنهاالأحـ
كامالواردةفيقانونإنشائها.

ثانيا مزاياوعيوباللامركزيةالإدارية :

-1

مزاياالامركزية:للنظامالامركزيمزاياعديدةمنالنواحيالإداريةوالسياسيةويمكن أننجملهافيمايلي-:

-منالناحيةالإدارية:

-تخفيفالعبءعلىالإدارةالمركزية،

خاصةبعدالتوسعالكميفيوظائفواختصاصاتالدولة.

-اللامركزيةالإداريةقادرةعلىأنتواجهتنوعالحاجاتوتباينهافيمختلفمناطقوأقاليم الدولةبسرعةومرونةأكثر.

-أنهالاتخلبوحدةالنظامالإداري،

لأنهاتحتالمراقبةالتامةللإدارةاللامركزيةبالرغممنتعددالأشخاصالمعنوية.

-

تسمحاللامركزيةبتجربةكلماهوجديدمنأساليبواختبارنجاعتهاوتعميمهاعلىباقيالمناطقفيحالةماثبتنجاحها.

-تعملاللامركزيةعلىتدعيموتجسيدمشاركةالمواطنينفيإدارةشؤونهمالمحليةوفقما تقتضيهمصلحتهمالعامة.

-تحققاللامركزيةالتوزيعالعادلللمواردوالضرائبالعامةعلىكافةالمرافقوالأقاليمفي الدولة.

-منالناحيةالسياسية:

-إنااللامركزيةهيتكريسلمبادئالنظامالديمقراطيفيالدولة، لاسيماعلىالمستوى المحلي.

-اللامركزيةمدرسةللناخبينوالمنتخبينعلىحدالسواءفهيتمكنالناخبينمناختيار منيمثلهموالتمييزبينأفضلهم، خاصةإذاتكررتالعمليةعدةمراتوهيعمليةتدريب لأعضاءالمجالسالمحليةعلىالممارسةالسياسيةللديمقراطيةفيإدارةالشؤونالمحلية.

-اللامركزيةأقدرعلىمواجهةالأزمات،

خاصةفيأوقاتالحروبوالأزماتفلايختلالالنظامبمجرداختلالأمنالعاصمةوالحكومةالمركزية

.

-تعداللامركزيةضرورةملحةمنضروراتالعصرالحديث،
حيثأصبحتتدلعلىالتقدموالرقيالحضاريوالاقتصادي،
فأغلبالدولالمتطورةتنتهجالنظامااللامركزيةفيإدارةشؤونهاالمحلية.[1]

2-عيوباللامركزية:

منبينأهمالانتقاداتالتيوجهتللنظامااللامركزيفيالإدارةمايلي-:

-مساساللامركزيةبالوحدةالإداريةللدولة،
نظرالتعددوتنوعالتوزيعالوظيفيبينالسلطاتالمركزيةوالهيئاتاللامركزية،
فالاستقلاليةالممنوحةللهيئاتالمحليةقدتزيدمنتقديمالمصالحالخاصةلهذهالهيئاتعلىحسابالمصلحةالعامةللوطن.

-كماقدتؤديااللامركزيةإلىزيادةالتناحروالتنافربينالهيئاتاللامركزيةالمختلفة وهذامايستدعيضرورةالتنسيقبينهاوفرضالوصايةاللازمةلذلكوالعملعلىتشجيعروحالتنافسالإيجابيوالتعاونالمستمر.

-قديؤديالاستقلالالماليللهيئاتالمحليةإلىالإسراففيالتبذيرللمالالعامفي حينتكونبعضالمناطقوالأقاليمالأخرىفيأمسالحاجةإلىهذهالأموال.

وتعقيباعلىماسبقعرضهعنمزاياوعيوباللامركزية،
يمكنالقولأنااللامركزيةهيعاملحيويفيالدولة،
لأنهاتشجعأبناءالمناطقوالأقاليمالمحليةعلىالتعبيرعنحاجاتهموطموحاتهموآمالهم،
ممايجعلهمفيحركةوحيويةدائمةمنأجلمحاولةتلبيتهاوالعملعلىالمحافظةعلىكلالمكتسباتالتي تحققفيالمجتمع، فاللامركزيةهيالميكانيزمالإداريالوحيدالمتعارفعليهحتىالآن، لتكريسمبدأمشاركةالمواطنينالمحليينفيإدارةشؤونهمالمحليةوتنميةمجتمعاتهم،
كماأنهاالسبيلالأمثللامتصاصالغضبالشعبي،
والقضاءعلىالهوةبينالسلطةالحاكمةوالشعبولكنرغمكلهذافنظامااللامركزيةلايخلومنعدةانتقاداتأوعيوب، خاصةإذالمتمارسهذهاللامركزيةبشكل جيدولكنومنخلالماتمعرضهعنالانتقاداتالتيوجهتللنظامااللامركزيللإدارة
يمكنالقولأنجلهذهالانتقاداتوغيرهامنالعيوبيمكنأنتزولإذاماتمتطبيقنظام رقابيمناسبمنطرفالسلطاتالمركزية، سواءبواسطةالمراسيمالتنظيميةأوالتنفيذية

(1)محمدحلمي، **موجزمبادئالقانونالإداري**، ط1 ، مرجعسابق، ص37 ، ط1978،

بشرطأنلايبالغفياستخدامهذهالوصايةإلىالحدالذييؤثرسلباعلىاستقلاليةهذه الهيئاتالمحليةوأنيكونالغرضمنهذهالوصايةهوضمانالسيرالحسنلإدارةالمرافق العامةوزيادةقدرتهاالإنتاجيةوالحرصعلىأداءالهيئاتالمحليةلأعمالهابشكلجيد.

المطلب الثالث: القدرات الشخصية لدى المسؤول المحلي وأثرها على مخرجات المجالس المحلية

الفرع الاول صلاحياترئيسالمجلسالشعبيالولائيفيالسهرعلىتنفيذخططالتنمية

تقومالولايةبوظائفمتعددةومختلفةفينطاقاختصاصهاالإقليميعنطريقأجهزتهاخاصةا لمجلسالشعبيالولائيالذييعالججميعالشؤونالتابعة

للاختصاصاتهوصلاحياتهوعنطريقالمداولةيتداولبشأنالمهاموالصلاحياتالتييحددهاالقانو نوالتنظيماتحولكلقضية تهمالولايةتقدمباقتراحمثلثأعضاءالمجلسأوالرئيسأوالوالي، لذافإنصلاحياتالمجلسالشعبيالولائيتتمثلفي:

اولا علىالمستوىالاقتصاديوالفلاحي :

- ✓ ويقومرئيسالمجلسبالمصادقةعلىمخططاتالولايةمنأجلضمانالتنميةالاقتصادية.
- ✓ يتخذكافةالإجراءاتالتيتشجعوترقيالاستثمارالاقتصاديعلىمستوىالولاية.
- ✓ تجسدالعملياتالتيتهدفإلىحمايةوتوسيعالأراضيالفلاحيةمنخلالاتخاذتدابيروقائيةمن الكوارثوالآفاتالطبيعية.
- ✓ العملعلىإنجازأشغالالتهيئةوالتطهيريقومرئيسالمجلسبمبادراتمنأجلحمايةالثروةال غابيةوالثروةالحيوان
- ✓ مديدالمساعدةللبلدياتالفقيرةوالعاجزةتقنياوماليافيمشاريعالتنمية.

ثانيا علىمستوىالتهيئةالعمرانيةوالتجهيز :

يقومرئيسالمجلسبتوجيهنشاطاتالمجلسوتهيئةمشاريعطرقاتالولايةوصيانتهاوتصنيفهاوت رقيةهياكلالاستقبالعلىمستوىالولاية، كما يقوم بتوجيهمصالحالإنارة.....إلخفيمجالالتهيئةالعمرانيةوالتجهيز، ويسهر على علىتنفيذهابانسجاممعمخططالولايةوأهدافمخططاتالتهيئةالعمرانية، ويشاركفي الإجراءاتالمتعلقةبالتهيئةالعمرانيةويعملعلىتطويرالأنشطةالاقتصاديةالتيتتماشىمعطاقا ت

البلديةوالمخططالتنموي.المجلسرسمالنسيجالعمرانيللبلديةبمايتماشىمعالقوانينوالتنظيمات السائدة، وعليهيتولى

أثناءإقامةالمشاريعفيإقليمالبلديةأنيراعيمسألةحمايةالأراضيوقواعداستعمالها، وتباشرالرقابة
بصورةدائمةلتتأكدمنأنعملياتالبناءتتموفقالشروطالمحددةفيالقوانينوالتنظيماتوكذا خضوعهالترخيصمسبقمنالمصلحةالمختصةمنالبلديةوأنهتمتسديدالرسومالمحددةقانونا.

إنرخصةالبناءإجباريةقبلالقيامبأشغالالبناءمهماكانحجمهاوموقعهاتصدرعنرئيس المجلسفيإقليمالبلدية،
ولايمكنالقيامبأيعمليةهدمجزئيةأوكليةلبنايةدونالحصولعلىرخصةهدمالبناءاتالآيلةللسقوطالمجلسأنيأمربالهدم،
ويجوزلرئيسلقداشترطالمشرعالحصولعلىترخيصقبلإنشاءأيمشروعفيإقليمالبلديةفيهمخطر المجلسالشعبيالبلديمسؤوليةحمايةالتراثالعمرانيويلحقأضرارابالبيئة، وتتحملالبلديةبواسطةوالمحافظةعلىالمواقعالطبيعيةوالآثاروالمتاحفلمالهامنقيمةتاريخية وجمالية،
ويقومبحمايةالطابعالجماليوالمعماريوذلكبإتباعأنماطسكنيةمتجانسةفيالتجمعاتالسكنية.

ثالثا.علىالمستوىالاجتماعيوالثقافي :

يقومرئيسالمجلسبعقدملتقياتخاصةفيمجالالشغلوالتنسيقمعالمصالحالمكلفةبذلك، كما يقوم بالمبادراتوالأعمالالخيريةالموجهةذاتالطابعالإنسانيمثل :المعوقينوالمسنين. ويعقد اتفاقياتتوأمةمعالمجالسالشعبيةالأجنبية، منخلالبعثتنميةالتراثالثقافي والسياحي، كما يشجع التنميةالسكنيةمنخلالترقيةبرامجالإسكانرفقةأعضاءالمجلس.

رابعا.علىالمستوىالسياحي:

يتخذرئيسالمجلسمنخلالاصلاحياتالمعطاةلهكلإجراءيساعدفياستغلالالقدراتالسياحيةدا خلالولاية.

خامسا.علىالمستوىالمالي :

يقومرئيسالمجلسالشعبيالولائيبالمشاركةفيالتصويتعلىالميزانيةوضبطهابأنواعهاسواءكاذ تالميزانيةأوليةأونهائيةاواضافية[1].

سادسا. على المستوى الاجتماعي

(1)نادية دريس، **الإدارة المحلية في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، 2007 جامعة العقيد حاج لخضر، باتنة، ص55

كفلبالفئاتالاجتماعيةللمجلسالشعبيالبلديأنيبادربالإجراءاتالتيمنشأنها
المحرومةوتقديمالمساعدةلهافيمجالاتالصحةوالشغلوالسكن،
إذتتكفلالبلديةبإنجازالمراكزبصيانةالأجهزةوالهياكلالمكلفةبالشبيبةالصحيةوقاعاتالعلا
جوصيانتهاوتقومفيحدودإمكانياتها والثقافةوالرياضةوالترفيه،
أيتعملعلىصيانةالمراكزالثقافيةالمتواجدةفيإقليمالبلدية.

السياحيةفيمجالالسياحةعلىالبلديةأنتتخذالإجراءاتالتيتشجععلىتوسيعقدراتها
وتشاركفيصيانةالمساجدوالمدارسالقرآنيةوتضمنالمحافظةعلىالممتلكاتالدينية.تعملالبلدية
في
مجالالسكنعلىخلقشروطالترقيةالعقاريةالعامةوالخاصةوتنشيطهاوتشاركفيإنشاءالمؤسسا
ت العقاريةوتشجعإنشاءالتعاونياتالعقاريةوتساعدعلىترقيةبرامجالسكنأوتشاركفيها.

تتولىالبلديةمهمةالمحافظةعلىالصحةوالنظافةالعموميةوذلكبتوزيعالمياهالصالحةللشرب،
والعملعلىصرفومعالجةالمياهالقذرةوالنفاياتالحضريةومكافحةناقلاتالأمراضالمعديةوالمحافظة علىنظافةالأغذيةوالأماكنوالمؤسساتالتيتستقبلالجمهور،
وتعملعلىمكافحةالتلوثوحمايةالبيئةوذلكبإنشاءوتوسيعوصيانةالمساحاتالخضراء،
وتسهرعلىحمايةالتربةوالمواردالمائية.

المجلسالشعبيالبلديبكلمبادرةأوعملمنشأنهتطويرالأنشطةتقومالبلديةممثلةفيانهاالاقتصاديةفيناقمخططهاالتنمويوتعملعلىتشجيعالمتعاملينالاقتصاديينوتوسيعقدراتها
ايةالسياحي،
ويعينالوالييمجلسابلدياموقتاوفيحالةالسياحيةوذلكبتشجيعالمتعاملينفيالمجلسيتولىتسييرإدارة
شؤونالبلديةيباشرالأعمالالإداريةالاستعجاليةوتنتهيمهامهعضويةالمجلسالشعبيالجديد.[1]
)

الفرع الثاني دورررئيسالمجلسالشعبيالبلديفيالسهرعلىتنفيذخططالتنمية

تختلفالدولفيمايخصالتنظيمالإداريفكلدولةتأخذبالأسلوبالذييتفقمعظروفهاالسياسيةوالاقتصاديةوالاجتماعية،

(1)سوسنعثمانعبداللطيف، التنميةالمحلية :أسس، مجالات، تجارب، مكتبةعينشمس، القاهرة، ص87

باعتبار أنالنشاطالإداريييستهدفوضعالاتجاهاتالسياسيةالعامةللدولةموضعالتنفيذ، إذتوجدعلاقةوثيقةبينالإدارة والسياسة، لذاتسعالعديدمنالدولإلىتقسيمالاختصاصاتفيمجالالدولةبينالحكومةالمركزيةوالهيئاتالمحلية لاختيارأفضلأساليبالتنظيمالإداري.

فاللامركزيةتعدمنأساليبالإدارةداخلالدولة، حيثيتمبموجبهاتوزيعالوظيفة الإداريةبينالحكومةالمركزيةوالهيئاتالمحليةأوالمصلحيةالمنتخبةحيثتقومعلى اكتسابالشخصيةالمعنويةمعبقائهاخاضعةلقدرمعينمنالرقابة، خاصةلتنوعواتساعمهامالحكومةالذيأدىإلىفرضتطبيقنظاماللامركزيةكأسلوبفي التسيير، خاصةمعانتشارالديمقراطيةالسياسيةالتيأفضتإلىظهورالديمقراطيةالإداريةوالتيتعني "إشراكالمواطنفيإدارةالأجهزةوالمنظماتالحكومية.[1]

فاللامركزيةتميلإلىإحداثمراكزعامةإداريةمستقلةيعينأشخاصهاعنطريقالانتخاب، منأجلمشاركةواسعةمنالشعبفيالحكمبواسطةالانتخاباتالسياسيةوالناخبونلاتكتملثقافتهمعن طريقالانتخاباتالمحلية، وفيهذاالصدد يقول' ديكيفل ': "أنالمجالسالمحليةهيالتيتبنيقوةالشعوبالحرة، واجتماعات هذهالمجالستؤديلقضيةالحريةوتدربهمعلىالتمتعبهاوحسناستعمالها1)"فالمجالسالمحليةم تمثلةفيالهيئاتالتالية :المجلسالشعبيالولائيوالمجلسالشعبيالبلدي، لذاتعدالبلديةركيزةأساسيةفيهرمالإدارةالمركزيةباعتبارها الجهازالتنظيميالأساسيوالاقتصاديوالاجتماعيوالثقافيإذتشكلقاعدةالهيكل 08المؤرخفي - 07الإداريلذاتمسنقانونالبلديةفيالجزائربموجبالأمر90 -10المؤرخفي 22 جوان 2011المتعلق - أفريل 1990 وتمتعديلهبسنقانونرقم11 بالبلدية، فالغايةهناتفعيلدوررئيسالمجلسالشعبيالبلديبإعطاءصلاحياتمرتكزةعلىرئاسةالمجلسالشع بيالبلدي.

يعتبررئيسالمجلسالشعبيالبلديالدعامةوالركيزةالتيترتكزعليهاالدولةمن خلالالوحدةالإداريةالمتمثلةفيالبلدية، فهوحلقةالوصلبينالإدارةالمركزيةوالمواطنفيكلأرجاءالقطرالجزائري، لأنهذاالنظامالإداريييقومعلىمبدأ

(1)عمارعوابدي، **مبدأالديمقراطيةوتطبيقهافيالنظامالإداريفيالجزائر**، ديوانالمطبوعاتالجامعية، الجزائر، ص25

سلطةتوزيعصنعالقراراتوالصلاحياتبينالسلطةالمركزيةوالبلديةمعالولاية، تنفيذالمهامالتنمويةوالتخطيطيةالمسنودةإليه، ويقومبتفعيلدورالسلطاتالمحليةمن خلال:

- تعزيزدورالبلديةفيتحملمسؤوليتهااتجاهالمواطنين.
- دمجالسكانالمحليينفيعمليةالتنمية.
- العملعلىإنجاحالخدماتالعامة.
- تطبيقالديمقراطيةمنخلالبرنامجهالانتخابي.
- المساهمةفيحلالمشاكلوالقضاءعلىالمعوقاتداخلإقليمبلديته.
- توفيرالثباتوالاستقرارالازمينللمجتمعالمحلي.
- إيجادنظمإدارية) قرارات، إرساليات، تعليمات (تساعدعلىالتماشيمعحاجياتالمواطنداخلإقليمالبلدية.
- ولتكريسالديمقراطيةفيإطارالامركزيةلابدمنمعرفةالنظامالقانونيلرئيس المجلسالشعبيالبلديفيإطارقانونرقم11 -10 - لأداءمهامهكأعلىهرمفيالبلدية حسبالسلمالترتيبيلتحملالمسؤولياتداخلالبلدية.

خلاصة الفصل الثاني

أظهرت الإطار النظري في الفصل الثانيدور المجالس المحلية في تجسيد التنمية المحلية، وبينت أن هناك ارتباطاً وثيقاً وتأثيراً متبادلاً بين المشاركة المجتمعية والتنمية المحلية. كما بين أهم مراحل التنمية المحلية والتي تبدأ بمرحلة التخطيط ثم مرحلة التنفيذ، والتي تتطلب حالة من المشاركة من خلال الهيئات التطوعية، واللجان الاستشارية وتنظيم ورش عمل تشمل كل المواطنين. ثم المرحلة الثالثة وهي مرحلة التقويم، والتي قد يشارك فيها المواطنون بطريقة غير مباشرة.

وظهر أن التنمية المحلية تتلقى دعماً قانونياً يخص توسيع اختصاصات البلديات، وأن القانون المنظم للاستثمار في الجزائر تأثر بالعوامل السياسية والاقتصادية، وبالتالي يتضح أن الاستثمار الفلاحي يؤدي إلى زيادة مناصب العمل وزيادة الإنتاج، بذلك يخفف من أزمة البطالة المنتشرة في إقليم البلدية.

يعدالمجلسالشعبيمخططاللتنميةعلىالمدىالمتوسطبالاعتمادعلىالبرامجالوسائلالمعبأةمنالدولةفيإطارمشاريعالدولةوبرامجالبلديةللتنمية،

ويعتمدهذاالمخططكإطارللترقيةوالعملمنأجلالتنميةالاقتصاديةوالاجتماعيةللولاية، كمايقومالمجلسبمناقشةالمخططويبدياقتراحاتهبشأنه.

تتولىالمجالس

المحليةمهمةالمحافظةعلىالصحةوالنظافةالعموميةوذلكبتوزيعالمياهالصالحةللشرب، والعملعلىصرفومعالجةالمياهالقذرةوالنفاياتالحضريةومكافحةناقلاتالأمراضالمعديةوالمحافظة علىنظافةالأغذيةوالأماكنوالمؤسساتالتيتستقبلالجمهور، وتعملعلىمكافحةالتلوثوحمايةالبيئةوذلكبإنشاءوتوسيعوصيانةالمساحاتالخضراء، وتسهرعلىحمايةالتربةوالمواردالمائية.

الخاتمة

ظهر من خلال استعراض النتائج الأدبي والدراسات السابقة، أن المجالس المحلية البلدية والولاية هما وسيلتان للتنظيم المحلي ومشاركة المواطن في إدارة شؤونه المجالس الشعبية المحلية المنتخبة.

انبثقت الحاجة الى المجالس المحلية لوجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية، وتمتع الهيئات الإقليمية بالشخصية المعنوية، وتمثيل المجالس المحلية بأسلوب الانتخاب. وعليه فهدف المجالس من الناحية السياسية هو توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة، ومنح المجتمعات المحلية الحرية في انتخاب مجالسها المحلية، وبالتالي تعزيز الديمقراطية والمشاركة.
تساعد اللامركزية في اتخاذ القرارات في الشؤون المحلية بسرعة وكفاءة للاستجابة لاحتياجات السكان المحليين والنهوض بمستوى الخدمات والتخفيف من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية.

يتيح نظام الإدارة المحلية فرصة حقيقية لتحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية، بما يتفق مع ظروفهم وأولوياتهم، وهذا يزيد من شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية مما يعزز ثقته بنفسه، ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، وهي خطوط أولى نحو تطوير روح المواطنة الحرة.

كما ظهر من خلال الاستقراء أن التنمية المحلية ترتبطبإحداثالتغييرالمخططكعمليةيمكنالتحكمفيهاوتوجيهها، وبالتالي يسهم التخطيط في توليد
مناخاقتصاديواجتماعيوسياسيوثقافيوتنظيميييسر عمنخطواتهاوكمبادئضرورياللوصولل عمليةالتنمية.

تمثلت عناصر التنمية المحليةبالتغييرالسنوي، هو ذلكالتغييرالذييرتبطبالتنميةالاقتصاديةوالاجتماعيةوالثقافية. ولابد من الدفعةالقويةلكيتحققالدولالناميةقفزةنوعيةوتجتازكلالعقبات، من خلال تكثيف جهودها بكل

مستوياتهاوجهودهاوذلكلتحققهذهالدفعةالقويةالتيتساعدهاعلىالخروجمنحالةالركودالاقتصادي، وكذلك الإستراتيجيةالملائمةالتيتضعهاالدوللللخروجمنحالةالتخلفالحالة النمو الذاتي، والاستراتيجية من شأنهاتمكينواضعالتكتيكمناستغلالجميعالوسائلالتيتسمحلهبالاستغلالالجيدلها.

تتمثل مجالات التنمية المحلية بالتنميةالاقتصادية والتي تحرص على تحفيز وتنشيط الاقتصاد من خلال النمو الاقتصادي والتنمية ووضع الخطط الاقتصادية التي تهدف إلى زيادة النمو والإنتاج، فضلاً عن المساعدات، وتحسين القطاعات الصناعية أو الزراعية أو الخدمية وغيرها. والتنميةالاجتماعية، والتي تسعى لاحراز تقدم اجتماعي من خلال تقديم المساعدة الاجتماعية للمواطنين لمساعدتهم على تحسين ورفع مستوى معيشتهم، وكذلك لتحسين رفاههم العام.

إن المشاركة الجماهيرية الشعبية ممثلة بحق المواطنين والمشاركة السياسية يلعب المواطن دورًا مهمًا في عملية التطور السياسي التي تؤدي إلى نشوء السلطة. وأن مشاركة المواطنين في إدارة وحداتهم المحلية تعلمهم مبادئ العمل. بالإضافة إلى إبراز العناصر المناسبة للقيادة وتطويرها وتدريبها على تولي مسؤوليات كبيرة، تعتبر المجالس المحلية مدرسة لتعليم الديمقراطية حيث يتعلمون.

إن الإنسان هو المحور الرئيس للتنمية، الذي تقوم عليه خطط وبرامج التنمية، وهذا يستلزم تطوير الاستثمار في قدرات الناس، سواء في التعليم أو الصحة أو حتى المهارات، حتى يتمكنوا من العمل بشكل منتج وإبداعي.

تمكن التنمية المحلية الفئات المهمة من توسيع خياراتهم وقدراتهم والفرص المتاحة التي تضمن الحرية واكتساب المعرفة، وكذلك لتعزيز الإطار المؤسسي.

أصبحت التنمية المحلية من أهم القضايا في السياسة العامة للدولة ومحطة اهتمام، إذ أصبح معروفاً أنه كلما اهتمت الحكومة بالفاعلية السياسية للأفراد داخل المجتمع وازدادت مشاركة المواطن في الحياة السياسية أصبح أكثر اندماجاً في مجتمعه مع انحسار نزعته إلى العنف، وبالتالي لا شك أن التنمية المحلية من أهم الموضوعات على المستوى الأكاديمي وفيه يكمن جوهر التقدم في المشاركة في عمليات التنمية المحلية المرتبطة بعملية صنع القرار المحلي.

تحتل مشاركة المواطن مكانة مميزة في الدول التي لها تقاليد وتحترم إرادة المواطن وفي الجزائر.وضمن هذا الإطار أصبح تفعيل المواطن من خلال لعب دوره

الأساسي وهوالمشاركة في الأنشطة المختلفة مراحل التنمية المحلية كركيزة أساسية لتجسيد المواطنة، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية تركز على شمول المواطنين في تحمل مسؤوليات وطنهم والسعي الدائم لتحقيق التنمية المحلية التي تؤدي إلى التنمية الوطنية وهي وسيلة لتشكيل نمط الحياة الاجتماعية للبلدية بحيث تكون هناك فرصة كافية للمشاركة في تطوير البلدية الأهداف العامة للمجتمع.

وتبين من خلال دور المجالس المحلية في تجسيد التنمية المحلية، أن هناك ارتباطاً وثيقاً وتأثيراً متبادلاً بين المشاركة المجتمعية والتنمية المحلية. كما بين أهم مراحل التنمية المحلية والتي تبدأ بمرحلة التخطيط ثم مرحلة التنفيذ، والتي تتطلب حالة من المشاركة من خلال الهيئات التطوعية، واللجان الاستشارية وتنظيم ورش عمل تشمل كل المواطنين. ثم المرحلة الثالثة وهي مرحلة التقويم، والتي قد يشارك فيها المواطنون بطريقة غير مباشرة.

وظهر أن التنمية المحلية تتلقى دعماً قانونياً يخص توسيع اختصاصات البلديات، وأن القانون المنظم للاستثمار في الجزائر تأثر بالعوامل السياسية والاقتصادية، وبالتالي يتضح أن الاستثمار الفلاحي يؤدي إلى زيادة مناصب العمل وزيادة الإنتاج، بذلك يخفف من أزمة البطالة المنتشرة في إقليم البلدية.

كما أنإن قيام المجالس الشعبية البلدية بإنشاء وإدارة الصناعات الصغيرة وتشجيع الخواص على إنشائها منها الصناعات التقليدية والخفيفة، تسهم في النموالاقتصادي وتؤمن فرص العمل لفئة كبيرة من الشباب وتزيد من إيراداتها وتحقق الاكتفاء الذاتي.

تقومالمجالسالشعبيةالولائيةفيإطار الاختصاصاتوالصلاحياتالمخولةلهاقانونابإصداروتنفيذالقراراتالتيتتخذهافيمختلفالجوانبمنأجلتحقيقالمصلحةالعامةواشباعحاجاتالمواطنين، ومحاولةتحقيقالاكتفاءالذاتيالمحليوتحقيقالتنميةالمحلية.

يعدالمجلسالشعبيمخططاللتنميةعلىالمدىالمتوسطبالاعتمادعلىالبرامجالوسائلالمعبأةمنالدولةفيإطارمشاريعالدولةوبرامجالبلديةللتنمية،

ويعتمدهذاالمخططكإطارللترقيةوالعملمنأجلالتنميةالاقتصاديةوالاجتماعيةللولاية، كمايقومالمجلسبمناقشةالمخططويبديإقتراحاتهبشأنه.

إنتدخلالمجالسالشعبيةالو لائيةفيمجالالتنميةالمحليةبالو لايةيكو نمنخلالمشار يعتنموية تنشؤ هاالو لايةإضافةإلىالمشار يعالمحليةللبلديات،
ويتميز عملالو لايةو المجالسالشعبيةالو لائيةبالطابعالمكملللعملالبلديات.
هناكعدةو ظائفأسندتللمجالسالشعبيةالو لائيةفيمجالالتنميةالمحليةو تحقيقالر فاهيةلسكانالو لاية،
و ذلكبالاستعانةبكلالامكانياتالماديةو البشريةالمتاحةو بكلقو تهاالتنظيميةو القانونيةالتيتحدد هاالاهدافو المجالاتالتيتخصعملها، وتبين أن من أبرز معوقات مشاركة المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية هي المركزية الشديدة التي تعني تمركز السلطةبكافةجزئياتهاو عمومياتهافيأيديالو زر اءومكاتبهم، بحيثلايكو نلممثليالدو لةالآخرينأيةسلطةفيتسيير الشؤون المحلية، و حصر و تجميعالسلطةالإدار يةو تركيز هافييدسلطاتالإدار ةالمركز يةللدو لةالو زار ة (ثمالو لاية).
و منعيوبالإدار ةالمركز يةالبطءفي
إنجاز المعاملاتنتيجةالر و تينالإدار يو البيرو قر اطيالمتو لدعنكثر ةالر ئاساتفيالإدار ة المركز ية،
كمايمكنأنتكو نالمركز يةسلاحاخطير افييدالحكامو الرؤساءالإدار ييننيضغطو نبو اسطتهعلىا لمو اطنين.
في حين تعملاللامركز يةعلىتدعيمو تجسيدمشاركةالمو اطنينفيإدار ةشؤ و نهمالمحليةو فقما تقتضيهمصلحتهمالعامة كما
تحققاللامركز يةالتو ز يعالعادلللمو ار دو الضر ائبالعامةعلىكافةالمر افقو الأقاليمفي الدو لة.
منالناحيةالسياسيةفانااللامركز يةهيتكر يسلمبادئالنظامالديمقر اطيفيالدو لة، لاسيماعلىالمستوى المحلي.اللامركز يةأقدر علىمو اجهةالأز مات، خاصةفيأو قاتالحر و بو الأز ماتفلايختلالنظامبمجر داختلالأمنالعاصمةو الحكو مةالمركز ية .
منبينأهمالانتقاداتالتيو جهتللنظاماللامركز يفيالإدار ةهيمساساللامركز يةبالو حدةالإدار يةللد و لة، نظر التعددو تنو عالتو ز يعالو ظيفيبينالسلطاتالمركز يةو الهيئاتاللامركز ية، فالاستقلاليةالممنو حةللهيئاتالمحليةقدتز يدمنتقديمالمصالحالخاصةلهذ هالهيئاتعلىحسابالم صلحةالعامةللو طن.كماقدتؤ ديباللامركز يةإلىز يادةالتناحر و التنافربينالهيئاتاللامركز يةالم

ختلفة
وهذامايستدعيضرورةالتنسيقبينهاوفرضالوصايةاللازمةلذلكوالعملعلىتشجيعروحالتنافسالإيجابيوالتعاونالمستمر.
وقديؤديالاستقلالالماليللهيئاتالمحليةإلىالإسراففيالتبذيرللمالالعامفي
حينتكونبعضالمناطقوالأقاليمالأخرىفيأمسالحاجةإلىهذهالأموال.
يقوم رئيسالمجلسبعقدملتقياتخاصةفيمجالالشغلوالتنسيقمعالمصالحالمكلفةبذلك، كما يقوم بالمبادراتوالأعمالالخيريةالموجهةذاتالطابعالإنسانيمثل :المعوقينوالمسنين. ويعقد اتفاقياتتوأمةمعالمجالسالشعبيةالأجنبية، منخلالبعثتنميةالتراثالثقافي والسياحي، كما يشجع التنميةالسكنيةمنخلالترقيةبرامجالإسكانرفقةأعضاءالمجلس.
كفلبالفئاتالاجتماعيةللمجلسالشعبيالبلديأنيبادربالإجراءاتالتيمنشأنها
المحرومةوتقديمالمساعدةلهافيمجالاتالصحةوالشغلوالسكن،
إذتتكفلالبلديةبإنجازالمراكزبصيانةالأجهزةوالهياكلالمكلفةبالشبيبةالصحيةوقاعاتالعلاجوصيانتهاوتقومفيحدودإمكانياتها والثقافةوالرياضةوالترفيه،
أيتعملعلىصيانةالمراكزالثقافيةالمتواجدةفيإقليمالبلدية.
تتولىالمجالس
المحليةمهمةالمحافظةعلىالصحةوالنظافةالعموميةوذلكبتوزيعالمياهالصالحةللشرب،
والعملعلىصرفومعالجةالمياهالقذرةوالنفاياتالحضريةومكافحةناقلاتالأمراضالمعديةوالمحافظة علىنظافةالأغذيةوالأماكنوالمؤسساتالتيتستقبلالجمهور،
وتعملعلىمكافحةالتلوثوحمايةالبيئةوذلكبإنشاءوتوسيعوصيانةالمساحاتالخضراء،
وتسهرعلىحمايةالتربةوالمواردالمائية.
يعتبررئيسالمجلسالشعبيالبلديالدعامةوالركيزةالتيترتكزعليهاالدولةمن
خلالالوحدةالإداريةالمتمثلةفيالبلدية،
فهوحلقةالوصلبينالإدارةالمركزيةوالمواطنفيكلأرجاءالقطرالجزائري، كما يقومبتفعيلدورالسلطاتالمحليةمنخلالتعزيزدورالبلديةفيتحملمسؤوليتهاتجاهالمواطنين، ودمجالسكانالمحليينفيعمليةالتنمية، والعملعلىإنجاحالخدماتالعامة، والمساهمةفيحلالمشاكلوالقضاءعلىالمعوقاتداخلإقليمبلديته.

يوصي الباحثان بضرورة تكثيف المراقبة العليا على أداء المجالس المحلية المنتخبة، ومتابعة نسب الإنجاز وفق الخطط المرسومة. وكذلك العمل على إيجاد هيئة محلية متخصصة باستقبال المشاريع والمقترحات التنموية التي يمكن أن يقدمها الأفراد والمؤسسات للإدارات المحلية.

كما توصي الدراسة بأن تحرص المجالس المحلية على الوحدة السياسية والإدارية للدولة باعتبار الإدارة المحلية ما هي إلا نظام فرعي من النظام العام للدولة وأجهزتها، والتأكيد على أن الإدارة المحلية تعمل وفق القوانين والأنظمة التي تصدرها الحكومة المركزية، وضمان حسن سير الخدمات المحلية وقيام الإدارة المحلية بتأديتها بكفاءة وفعالية معيار لنوع ومستوى الخدمات المطلوب تقديمها للسكان، وبتعاون وثيق بين الإدارة المركزية والإدارة المحلي، بما يكفل لهما اكتشاف نقاط الضعف وتعديلها للأحسن.

المراجع

1- الكتب

- أحمد الرفاعي. مناهج البحث العلمي تطبيقات ادارية واقتصادية ، دار اليازوري العلمية، عمان. 2009.
- أحمد بوضياف، الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- أحمدمصطفىخاطر، تنميةالمجتمعالمحلي، الاتجاهاتالمعاصرة، المكتبالجامعيالحديث، 2000.
- أحمدمصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، بدون طبعة، الاسكندرية، المكتب، الجامعي الحديث، 1999.
- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، مصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999
- جمالالدينمغوفل، التنميةالمحليةالبلديةوالولاية، الجزائردارالخلدونية.
- حسين بن الطاهر، "التنمية المحلية والتنمية المستدامة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد24،
- حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكاليةالتنميةالمحلية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقليد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية2011.
- خالد سمارة الزغبي، تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها في نظم الادارة المحلية، الأردن، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة 1993
- رشيدأحمدعبداللطيف، أساليبالتخطيطللتنمية، المكتبةالجامعية، الإسكندرية، 2000.
- سعيد إسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، دار النهضة العربية، لبنان. 1994. ص74.
- سمير حكيم يوسف، المشاركة الشعبية والتنمية المحلية، القاهرة، 1980
- سوسنعثمانعبداللطيف، التنميةالمحلية :أسس، مجالات، تجارب، مكتبةعينشمس، القاهرة 2010.

- صبرينة حفص ورزيقة كنوز، " دور القطاع الخاص في التنمية المحلية دراسة حالة شركة الاتصالات أورويدو"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص حوكمة محلية وتنمية سياسية واقتصادية، 2022.
- صمويل بول، الإدارة الإستراتيجية لبرنامج التنمية، ترجمة محمود برهوم، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان.
- طلعتمصطفىالسروجي، التنميةالاجتماعيةمنالحداثةالىالعولمة، .مصر، دارحلوان، 2009.
- عبد المطلب عبدالحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، بدون طبعة، الدار الجامعية طبع ونشر، .2011
- عثمانمحمدغنيم، التنميةالمستدامةوالمحليةوفلسفتها، دارالصفاءللنشروالتوزيع، عمان، 9002ص922
- علي فؤاد احمد، إطار تقويم برامج ومشروعات التنمية الريفية قضايا وتساؤلات أساسية في التنمية الريفية، النهضة المصرية، القاهرة، .، 1993
- فؤادبنغضبان، التنميةالمحليةممارسونوفاعلون، دارالصفاءللنشر، عمان، 1992.
- محسن جمعة محمد، المرتكزات ومحصلات التجربة العمانية لتنمية المجتمعات المحلية، في برنامج تنمية المجتمع المحلي ودور المعلومات في متابعتها وتقييمها، مركز التوثيق القومي، تونس.
- محمد سيد فهمي، تقويم برامج تنمية المجتمع المحلي في المجتمعات المستحدثة، 1990.
- محمدعبدالعزيزعجيميةوآخرون، مقدمةفيالتنميةوالتخطيط، بيروت : دارالنهضةالعربية، .1993
- محمد محمد قاسم، المدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، لبنان، سنة 1999، ص55.
- مصطفىأحمدخاطر، تنميةالمجتمعاتالمحلية، الإسكندرية :المكتبالجامعيالحديث، 1999.

- موسى اللوزي، التنميةالإدارية، المفاهيم الأسس والتطبيقات، الأردن، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2000
- نادرالفرجاني، التنميةالمستقلةفيالوطنالعربيلبنانمركزدراساتالوحدةالعربية، بيروت، 1987.
- يحفظ ولد محمد يوسف، الإدارة المحلية في موريتانيا بين الكفاءة والنيابة، القاهرة.2007

2- الرسائل والأبحاث

- جعفريعبدالرزاق، التنميةالمحليةفيظلالاصلاحاتالسياسيةوالاقتصادية، رسالةماجستر، كليةالعلومالسياسيةوالاعلام، جامعةالجزائر، 2003.
- جميل احمد الجويد، دور القيادة في التنمية المحلية وأثرها في تفعيل نظام الإدارة المحلية يفاجلمهورية اليمنية الفرتة 1060/1009، الجزائر: جامعة الجزائر، ، 2006
- حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكاليةالتنميةالمحلية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقليد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية2011-2012.
- زرقاوي رتيبة، إصلاح وتطور منظومة المجالس المحلية في الجزائر وأثره في التنمية واقع وآفاق من 1990 إلى 2015).مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، 2015.
- عكوشيعبدالقادر، التنظيمفيالمؤسساتالادرةالمحلية، رسالةماجستركليةالعلومالانسانيةوالاجتماعية، جامعةالجزائر 2005
- عمارعوابدي، مبدأالديمقراطيةوتطبيقهافيالنظامالإداريفيالجزائر، ديوانالمطبوعاتالجامعية، الجزائرمواد من القانون.
- العمري بوحيط، البلدية إصلاحات مهام وأساليب، سنة.1997
- فضيل ابراهيم مزاري. إشكالية التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للتحديات والمتطلبات. مجلة دراسات في التنمية والمجتمع. العدد العاشر 2018 . https://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2018/12/10.pdf
- ناديةدرياس، الإدارةالمحليةفيالجزائر، مذكرةتخرجلنيلشهادةليسانس، 2007جامعةالعقيدحاجلخضر، باتنة.

- ونيهرابحأشرفرضا، معوقاتالتنميةالمحلية، رسالةالماجستيرفيعلماجتماعالتنمية، جامعةقسنطينة، 1959.
- يخلف محسن، دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014.
- يوسفي نور الدين، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية لفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة.(مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم القتصادية والتجارية، جامعة بومرداس.

3- المواد

- الجمهوريةالجزائريةالديمقراطيةالشعبيةالجريدةالرسمية، من قانون الولايةرقم-04/9، المواد909-99.
  - مادة11منقانونالولايةرقم411-80
  - المادة18من قانون الولايةرقم-4180
  - المادة-3304منقانونالولايةرقم99
  - المادة 18 منقانونالولايةرقم4
  - 80 مادة 11 منقانونالولايةرقم41
  - المادة -04 33 منقانونالولايةرقم99
  - **مراجع اجنبية**

- George Handle.Beneficiary Involvement in Project Implementation.Experience in the Bicol Rural Development Participation Review.Vol 1.No 1.Summer 1979.
- TAIB ESSAID ; Territoire téritorialité et participation dans la commune algérienne , Ed L'Hermattan- Gret , Rabat.1997.
- Yelles chaouch bachir ;le budget de l'état et de collectivitées locales ;OPU.ALGER.1989

4- المنشورات

- الجمهوريةالجزائريةالديمقراطيةالشعبيةالجريدةالرسمية، منقانونالولايةرقم / 04 -9، المواد.909 -99
- خالدقباني، اللامركزيةومسألةتطبيقهافيلبنان، ط1 ، منشوراتعريدات، بيروت، لبنان، 1981.
- عمارعوابدي، **القانونالإداري**، ديوانالمطبوعاتالجامعية، الجزائر، 2007.
- عمرصدوق، دروسفيالهيئاتالمحلية المقارنة، ديوانالمطبوعاتالجامعية، الجزائر، 1988.
- فهيمةسعدالدينالشاهد، التكاملبينالإدارةالمركزيةوالمحليةفيإعدادوتنفيذومتابعةالمخططاتالعمرانية، 2003، ص9 ، مجلةالمدينةالعربية، الكويت، العدد114
- محمد محمود الطعامنة، مداخلة بعنوان:نظم الإدارة المحلية (المفهوم، الفلسفة، الأهداف).الملتقى العربي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، صلالة، سلطنة عمان، يومي 20/18 أوت 2003، ص11
- محياالدينالقيسي، مبادئالقانونالإداريالعام، منشوراتالحلبيالحقوقية، بيروت، 1999.
- مصطفىأبوزيدفهمي، الوسيطفيالقانونالإداري، ط1، دارالمطبوعاتالجامعية، الإسكندرية، جمع، 1995).
- ناجيعبدالنور، الدورالتنمويللمجالسالمحليةفيإطارالحوكمة، ، منشوراتجامعةباجيمختارعنابةالجزائر2009.ص3
- نصر الدين بي طيفور،أي استقلالية للجماعات المحلية الجزائرية ؟ الادارة مجلة المدرة الوطنية للأدارة، المجلد 111 ,العدد 22-2001

الملخص

تهدف الدراسة إلى الكشف عن دور المجالس المحلية المنتخبة في عملية التنمية المحلية في الجزائر. والتعرف إلى أبرز المجالات التي يمكن للمجالس المحلية أن تعزز حضور المواطن فيها فيما يتعلق بالتنمية المحلية. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي من خلال أدوات البحث العلمي المتمثلة بالملاحظة والمقارنة والاستنباط. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج، أهمها: ان المشاركة في عمليات التنمية المحلية المتعلقة باتخاذ القرار المحلي على المستوى المحلي هي خطوة إلى الأمام. كما تبين أن المشاركة الجادة والهادفة للمواطن هي وسيلة مهمة لمقاومة التخلف المحلي الذي يعاني منه معظم الناس.وأنمشاركة المواطنين في عملية التنمية المحلية لها تأثير على الأفراد والمجتمعات.على المستوى الفردي، تنمي السياسة العامة للدولة إحساسه بذاته ووزنه، لذلك فإن الأنماط متأصلة فيه.والأساليب التي تصبح متأصلة في ثقافته وسلوكه، ترفع مستوى وعيه الاجتماعي، وتغرس فيه حس الانتماء للمجتمع ووطنه وإدراك هويته الذاتية نتيجة مشاركته في الكيان. وقد أوصى الباحثانبضرورة تكثيف المراقبة العليا على أداء المجالس المحلية المنتخبة، ومتابعة نسب الإنجاز وفق الخطط المرسومة. وكذلك العمل على إيجاد هيئة محلية متخصصة باستقبال المشاريع والمقترحات التنموية التي يمكن أن يقدمها الأفراد والمؤسسات للإدارات المحلية.

كلمات مفتاحية التنمية المحلية، المجالس المحلية، تنميةوطنيةشاملة

Abstract

The study aims to reveal the role of the elected local councils in the local development process in Algeria. And to identify the most prominent areas in which local councils can enhance the citizen's presence in terms of local development. The study adopted the inductive approach through the tools of scientific research represented by observation, comparison, and deduction.

The study reached a set of results, such as: Participation in local development processes related to local decision-making at the local level is a step forward. It was also found that the serious and meaningful participation of the citizen is an important means of resisting the local backwardness that most people suffer from. And that citizens' participation in the local development process has an impact on individuals and societies. At the individual level, the state's public policy develops a sense of self and weight, so patterns are inherent in it. And the methods that become ingrained in its culture and behavior, raise the level of social awareness, and instill in it a sense of belonging to society and its homeland and the realization of his self-identity as a result of his participation in the entity. The researcher recommended the necessity of intensifying the supreme control over the performance of the elected local councils and following up on the percentages of achievement according to the drawn plans. As well as working to find a local body specialized in receiving development projects and proposals that individuals and institutions can submit to local administrations.

Keywords: local development, local councils, comprehensive national development